دور الأوقاف في إبراز الهوية وبناء المعرفة الإسلامية في الدولة العثمانية
أوقاف النساء نموذجًا

د. أحمد عبد الله نجم

أستاذ مساعد – قسم اللغات الشرقية–كلية الآداب

جامعة عين شمس

مستخلص

بدأ الوقف في الظهور في فترة مبكرة من عمر الإسلام، ومع تأسيس المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي في القرن الثاني الهجري تشكلت البُنى المنظمة للوقف. وقد تكفلت الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي بمواجهة حاجات المجتمع في شتى مناحي الحياة. وساعدت زيادة رقعة الدولة الإسلامية نتيجة الفتوحات على تطور الأوقاف وتصديها للقيام بتلك المهام التي كانت منوطة بالدولة.

وعبر التاريخ الإسلامي كان للأوقاف دور بالغ الأهمية في الحياة الثقافية والعلمية والتعليمية وكان للمجهودات التي بذلتها النساء في مجال الوقف، والدعم الخاص للمدارس نصيب في دفع الحركة التعليمية في البلاد الإسلامية، بفضل ما قدمته أوقافهن من دعم مادي في إنشاء المدارس، وتهيئة سبل المعيشة والدراسة من مرتبات وسكن ومكتبات. وبذلك ساهمت الأوقاف النسائية في ديمومة التعليم.

وفي عهد الدولة العثمانية اتسعت تطبيقات العثمانيين لفكرة الوقف حتى غدت مؤسسة الأوقاف وعوائدها المالية تشكل العنصر الثالث من عناصر النظام المالي للدولة العثمانية بعد تشكيلات مالية المركز وتشكيلات التيمار. وفي هذا الشأن لم يقتصر ذلك العمل الخيري على الرجال وحدهم، بل شاركت المرأة المسلمة في هذا الجهد المجتمعي الطوعي، وكان مرد ذلك الاستقلالية التي تمتعت بها من الناحية المالية. واستطاعت المرأة العثمانية استغلال ذلك الجهد الطوعي المتمثل في الأوقاف كأداة يمكن من خلال إبراز الهوية الإسلامية والحافظ عليها من خلال ما أنشأته من مؤسسات تعليمية.

ويمكن القول إن العمل الوقفي الخيري الذي قامت به النساء العثمانيات في مجال جهود التعليم لم يتوقف في أي فترة من فترات الدولة. ولم يقتصر سعيهن الرامي إلى إبراز الهوية الإسلامية والحفاظ عليها عن طريق توفير أماكن التعليم في سبيل بناء المعرفية الإسلامية على مركز الدولة فحسب؛ بل امتد أيضًا ليشمل الولايات التابعة للدولة.

ويسعى هذا البحث الذي نقدمه إلى إلقاء الضوء على هذا الجهد الطوعي الأهلي في الدولة العثمانية المتمثل في أوقاف النساء العثمانيات من خلال التعريف بعدد من تلك الأوقاف في مدنيتي استانبول والقاهرة وغيرهما من المدن العثمانية ، وبيان مدى نجاحها في تحقيق ما كنت تهدف له المرأة كعنصر فاعل وفعال في المجتمع العثماني من الحفاظ على هوية ذلك المجتمع وتحصينه من خلال بناء المعرفية الإسلامية به، ونجاح تلك الأوقاف في تحقيق تلك المساعي التي امتد أثرها لسنوات عديدة.

Abstract

The endowment began to appear in the early period of Islam, and with the establishment of Islamic sects in the Islamic world in the second century AH, the organizational structures of the endowment were formed. Endowments throughout Islamic history have been responsible for meeting the needs of society in various aspects of life. The increase in the area of the Islamic state as a result of the conquests helped the endowments develop and undertake the tasks that were entrusted to the state.

Throughout Islamic history, endowments have played a very important role in cultural, scientific and educational life, and the efforts made by women in the field of endowments and special support for schools had a share in advancing the educational movement in Islamic countries, thanks to the material support provided by their endowments in establishing schools, and providing means of living and study from salaries, housing and libraries. Thus, women's endowments contributed to the sustainability of education.

During the Ottoman Empire, the Ottomans expanded their applications of the idea of endowment until the endowment institution and its financial returns became the third element of the financial system of the Ottoman Empire after the financial formations of the center and the formations of the Timar. In this regard, this charitable work was not limited to men alone, but Muslim women participated in this voluntary community effort, and this was due to the independence they enjoyed from a financial standpoint. Ottoman women were able to exploit this voluntary effort represented by endowments as a tool through which they could highlight and preserve the Islamic identity through the educational institutions they established. It can be said that the charitable endowment work carried out by Ottoman women in the field of educational efforts did not stop during any period of the state. Their efforts to highlight and preserve the Islamic identity by providing educational places in order to build Islamic knowledge were not limited to the center of the state only; rather, they also extended to include the states affiliated with the state.

This research that we present seeks to shed light on this voluntary civil effort in the Ottoman state represented by the endowments of Ottoman women by identifying a number of these endowments in the cities of Istanbul and Cairo, and other Ottoman cities, and showing the extent of their success in achieving what women as an active and effective element in Ottoman society aimed for, which is to preserve the identity of that society and fortify it by building Islamic knowledge in it, and the success of these endowments in achieving these efforts, the impact of which extended for many years.

مقدمة

شكلت الأوقاف عبر التاريخ الإسلامي أحد المصادر الأساس لمواجهة حاجات المجتمع في الدولة الإسلامية، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والمؤسسات التي أنشأها القادرون من أفراده. وقد أدى هذا الأمر إلى تقليل الفجوة بين طبقات المجتمع وقام على تغذية العلاقات التراحمية بين مكوناته. ولم يقتصر ذلك العمل الخيري على الرجال وحدهم، بل شاركت المرأة المسلمة في هذا الجهد المجتمعي الطوعي، وكان مرد ذلك الاستقلالية التي تمتعت بها من الناحية المالية.

ولم تنقطع تلك المساهمة الحضارية من جانب المرأة المسلمة عبر التاريخ الإسلامي في مراحله المختلفة حتى تجلت في صورتها الأبرز في عهد الدولة العثمانية؛ إذ بلغت مشاركة النساء العثمانيات ٣٠% من جملة الوقفيات في فترة من تاريخ الدولة، ولم تنقطع تلك المشاركة حتى انهيار الدولة في بدايات القرن العشرين.

وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث الذي نقدمه في محاولة لإلقاء الضوء على الدور الذي لعبته أوقاف هؤلاء النساء العثمانيات عبر تاريخ الدولة الممتد حتى أوائل القرن العشرين في إبراز الهوية الإسلامية والمشاركة في قضايا الأمة وجهدهم الملحوظ في بناء العديد من المدارس وتوفير أفضل السبل الممكنة لإتمام العملية التعليمية.

والواقع أن حصر جميع الأوقاف التي ساهمت بها العشرات من النساء العثمانيات إن من حيث المدة الزمنية أو الرقعة الجغرافية في عمل واحد أو ورقة بحثية يعد أمرًا غاية في الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً، لذا سوف تكفي تلك الورقة بإلقاء الضوء على بعض تلك النماذج إن في مركز الدولة وأعني بها عاصمة الدولة استانبول وما جاورها من مدن عثمانية أو في إحدى أهم ولايات الدولة وأعني بها مصر.

ولتحقيق الهدف المرجو من تلك الدراسة رأينا من الأوفق أن نتناولها في مبحثين وخاتمة؛ الأول تحت عنوان: "الوقف: تطوره ومكانته في الدولة العثمانية". تناولنا فيه

تعريف الوقف ومكانة الأوقاف في الدولة العثمانية، وما بذله العثمانيون إن في مركز الدولة أو في الولايات التابعة لها من جهود في الإنفاق على المجتمع المدني حتى أوائل القرن العشرين.

وجاء المبحث الثاني تحت عنوان:" أوقاف النساء في الدولة العثمانية: إبراز الهوية وبناء المعرفة الإسلامية". وعرضنا في هذا المبحث لبعض نماذج الأوقاف التي قدمتها النساء العثمانيات ومدى ما أسهمت تلك الأوقاف في إبراز الهوية الإسلامية مستوسلة في ذلك إنشاء العديد من الخيرات والمؤسسات التعليمية في مشاركة واضحة مع رجال الدولة، باذلات في ذلك قدرًا كبيرًا من النفقات يتمثل ذلك –كما سنرى– في عظم الأعيان الموقوفة وحجمها. وسجلنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن أكون قد وُفقت من خلال هذا البحث إلى تقديم إضافة جديدة لتلك الدراسات التي كتبت عن الأوقاف بشكل عام وعن الأوقاف العثمانية بشكل خاص وفي القلب منها أوقاف النساء. وما تميزت به تلك الأوقاف من قواسم مشتركة إن في مركز الدولة أو في الأطراف المتمثلة في الولايات التابعة لها. كما وقد تسهم في إلقاء الضوء على صفحة من التكافل الاجتماعي بين أفراد هذه الدولة في مجال التعليم على اختلاف طبقاتهم ومكانتهم الاجتماعية، يدفعهم في ذلك شعورهم بأهمية التعليم بحسبانه الوسيلة الأنجع لتقدم الأمة الإسلامية على اتساع رقعتها ونهضتها وتخلصها من الأزمة والتبعية وهيمنة الغرب التي تجلت في شكلها الأقسى في ذلك الاحتلال الذي شهدته أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي في تلك الفترة في أوائل القرن العشرين.

والله تعالى أسأل القبول والسداد.

المبحث الأول

الوقف: تطوره ومكانته في الدولة العثمانية

تعريف الوقف

بدأ الوقف في الظهور منذ بداية الإسلام ، وكان ذلك على عهد النبي (ﷺ) في العام السابع للهجرة بعد فتح خيبر فأول وقف عرفه الإسلام كان هو الوقف الذي أوقفه عمر بن الخطاب(رضي الله عنه)، وذلك عندما أتى النبي(ﷺ) يستأمره في أرض أصابها في خيبر وهي أرض كانت محببة إليه لكثرة خيراتها، فقال له النبي(ﷺ): "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها" . فتصدق بها عمر(رضي الله عنه)على أن لا تباع، ولا توهب، ولا تورث على الفقراء، وذوي القربي، والرقاب، والضيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويُطْعِم غير متأثل"[١].

أي أن الوقف لغة هو: "الحبس عن التصرف. وشرعًا هو: حبس العين على حكم ملك الواقف أو عن التمليك والتصدق بالمنفعة للفقراء، وأبناء السبيل وفي الرقاب، وفي سبيل الله تعالى. وألفاظه هي وقفت، وحبست، وسبّلت، وأبّدت"[٢].

والتصدق بالمنفعة كما يرى الفقهاء قد يكون في أول الأمر إلى جهة خيرية كالفقراء والمساجد ودور الشفاء. وقد يكون الريع أولا للواقف مادام حياً ثم لأولاده من بعد ثم وثم إلخ، فإذا انقرضت ذريته يصرف ريع الوقف لجهة يعينها الواقف. ويؤخذ من هذا التعريف أنه ينقسم إلى قسمين؛ وقف خيري: وهو ما صُرف فيه الريع من أول الأمر إلى جهة خيرية. ووقف أهلي: وهو ما جُعل استحقاق الريع فيه أولا إلى الواقف على سبيل المثال ثم لأولاده إلخ ثم لجهة بر لا تنقطع حسب إرادة الواقف[٣]. وهناك فريق يرى أن هناك نوع ثالث يجمع بين النوعين السابقين هو الوقف المشترك وهو ما خص الواقف جزءًا من منافعه وخيراته لذريته، وترك جزءًا

آخر لوجوه البر العامة. والوقف المشترك هو أكثر شيوعًا من الوقف الذري، إذ غالبًا ما يجمع الواقف في أغراضه أعمال البر العامة مع البر الخاص بأهله وذويه فيجعل نصف إيراد الوقف للفقراء والمساكين مثلا ونصفه لأهله وذريته[٤].

وقد بدأ تأسيس الأوقاف بشكل منظم وموسع في العالم الإسلامي في القرن الأول الهجري بعد الفتوحات الإسلامية في مصر والشام. أما في القرن الثاني فقد تشكلت البُنى المنظمة للوقف مع تأسيس المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي. وفي القرون التي تلت ذلك وتحت تأثير عوامل مختلفة، توسعت مؤسسة الوقف في العالم الإسلامي، وأصبحت مؤثرة في الحياة الاجتماعية [٥].

ولأن الوقف هو عمل ينشأ بإرادة فردية؛ لذا فقد حرص الواقف على نجاح وقفه واستمراره إلى أن "تقوم الساعة" أو إلى "أن يرث الله الأرض وما عليها" كما كان يرد عادة في الوثائق الوقفية. ولضمان تحقق هذا الأمر فقد حرص الواقف على فصل المنشآت الخيرية كالمساجد، والمدارس، ودور الشفاء التي تقدم الخدمة للمجتمع عن مصادر تمويلها كالأراضي، والدكاكين، والوكالات وغيرها من مصادر الدخل. كما أنه حرص أيضًا على تخصيص جزء من مصادر الدخل الخاصة بالوقف للقيام بنفقات ترميم منشآت الوقف من وقت لآخر لكي تصمد في وجه الزمن[٦].

تطور الوقف في العالم الإسلامي

كانت الدولة في الإسلام تتولى القيام بمهام عديدة فهي: تعمل لنشر دين الله تعالى في الأرض، والدفاع عنه ضد من يضمرون له السوء، وتسعى لتوفير حاجات كل من يعيش على أرضها سواء أكان رجلا أم امرأة، حرًا أم عبدًا، مسلمًا أم غير مسلم. وكانت الدولة تنفق من خزانتها لتحرير الأسرى، وتقديم يد المساعدة لكل

من تعن له أزمة اجتماعية أو اقتصادية. وفي ذات الوقت كان على الدولة أن تبذل ما في وسعها للوفاء بالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي يحتاجها أفراد المجتمع. وقد أدى تنوع الوظائف والمهام التي تولتها الدولة بشكل منفرد إلى تطور مؤسسة الوقف لكي تستطيع أن تدعم الدولة وتخفف عنها العبء في كل هذه المهام والوظائف داخل المجتمع المسلم الذي بدأ يتشكل على نحو أكثر وضوحًا ونضجًا [٧].

وقد ساعدت زيادة رقعة الدولة الإسلامية نتيجة الفتوحات على تطور الأوقاف وتصديها للقيام بتلك المهام التي كانت منوطة بالدولة . ففي العصر الأموي تضاعفت الأوقاف بمصر والشام وغيرها من البلاد المفتوحة بسبب ما أغدقه الفتح على المجاهدين فتوافرت لديهم الأموال، والدور، والحوانيت، كما امتلك الكثيرون المزارع والحدائق في منابت الصحراء العربية. وفي العصر العباسي الأول أوقفت الوقوف من الأراضي للحرمين الشريفين، ولليتامى، وفك الرقاب، إضافة إلى بناء المساجد والحصون والمنافع العامة، فأصبحت للأوقاف إدارة خاصة مستقلة عن القضاء. وفي زمن الزنكيين والأيوبيين ازدادت الأوقاف بصورة ملحوظة ولعل ذلك يتصل بالجهاد ضد الصليبيين. فقد خصصت الأوقاف لفك الأسرى والإنفاق على الأرامل واليتامى، وكل ذلك يشير إلى الظروف السياسية القائمة آنذاك، وأسهمت الأوقاف في النشاط العلمي عن طريق إنشاء المدارس، وزاد الاهتمام بإنشاء المستشفيات بشكل خاص. أما في زمن المماليك فقد شهدت مصر والشام التوسع الأكبر للأوقاف عل مستوى الأفراد والحكام فتوسع الأمراء في الوقف من أملاك بيت المال[٨]. ولم يقتصر الوقف على نوع معين من الموقوفات بل تعددت أشكال وأنواع الوقف، فكان منها الأراضي الزراعية والمباني مثل الدور والقصور والمنازل، والحوانيت، والمطاحن، والأفران ومخازن الغلال وحدائق الفاكهة، والمصاحف،

والكتب وغيرها. وأيضًا كل ما يجوز بيعه، ويجوز الانتفاع به مع بقاء عينه، كالآبار، والخيل وغيرها من الأشياء[٩].

وبشكل عام فقد لعب الوقف دورًا مهمًا في الحياة الاجتماعية، والتعليمية، والثقافية في العالم الإسلامي وأضحت لمؤسسة الوقف أهمية كبيرة؛ إذ كانت الأوقاف تقوم بالوفاء بالخدمات العامة مثل إنشاء الجسور والطرق وإمدادات المياه، كما أنها تقوم بتقديم المعونة الاجتماعية مثل بناء المستشفيات ومساعدة الفقراء، كما أنها تقوم بالخدمات التعليمية والثقافية مثل إنشاء المدارس والمكتبات وتأمين الإعاشة للمدرسين والدارسين[١٠].

وكان للأوقاف دور بالغ الأهمية في الحياة الثقافية والعلمية حيث كانت مؤسسات التعليم أهلية في المساجد والكتاتيب ودور العلم والمكتبات والأربطة والزوايا، ويعتمد الكثير منها على الهبات، وهناك الوقف على زوايا العلم، وعلى كراريس لتدريس الفقه والحديث والتفسير في الجوامع، والأوقاف على خزانات الكتب. واستندت المدارس أساسًا إلى الأوقاف المخصصة لها منذ البداية ، كما خُصصت أوقاف لدور تعليم الأيتام، وكل ذلك يشير إلى دور الأوقاف الأساسي في الثقافة والحركة العلمية[١١].

ولعل هذا كان السبب في أن الوقف على المدارس يأتي في المرتبة الثانية بعد المساجد، مما كان له الأثر الإيجابي في نشر العلم والمعرفة. وكان للمجهودات التي بذلتها النساء في مجال الوقف والدعم الخاص للمدارس نصيب في دفع الحركة التعليمية في البلاد الإسلامية، بفضل ما قدمته أوقافهن من دعم مادي في إنشاء المدارس، وتهيئة سبل المعيشة والدراسة من مرتبات وسكن ومكتبات[١٢]. وفي هذا الإطار فقد لعبت الأوقاف النسائية دورًا كبيرًا وملحوظا في انتعاش حركة التعليم

واستمراراها عبر التاريخ، فمن خلال الأوقاف على المدارس كان يتم دفع أجور المعلمين، وتغطية نفقات المتعلمين، وبذلك ساهمت الأوقاف النسائية في ديمومة التعليم[١٣].

مكانة الوقف في الدولة العثمانية

بلغت الأوقاف مكانة كبيرة على يد الدولة العثمانية؛ فقد لعبت دورًا مهمًا في تشكيل مراكز الاستقرار، والتجمعات السكانية كالقرى، والقصبات، والمدن التي يعيش فيها البشر. وقد ساعدت الأوقاف التي أسسها الأغنياء ورجال الدولة من أموالهم على سرعة تشكيل المجتمع المدني التركي في المدن المفتوحة حديثًا مثل يني شهر، وبورصة، وأزنيق، ونجحت في صبغ المدن التي فتحها العثمانيون بالصبغة التركية الإسلامية[١٤]. وقد شهدت الدولة تأسيس أول وقف بها في فترة مبكرة من عمر وذلك عندما قام الأمير أورخان ثاني حكام الدولة بتأسيس وقف في عام ٧٣١ هـ / ١٣٣١م للصرف على مدرسته التي أنشأها في مدينة أزنيق[١٥].

وشملت الأوقاف في عهد الدولة العثمانية كل مناحي الحياة تقريبًا، فقد شملت إلى جانب المساجد والمدارس والمكتبات، الإنفاق على المرافق العامة مثل الطرق والجسور، والمرافق الخيرية كالمستشفيات والخانات وعمارات الطعام، ومد المعوزين بالمال، ودفع الديون ودفن الفقراء، وتقديم المساعدات للجهاد كإعداد الجنود، وتمويل بناء القلاع والتحصينات، وإنشاء سفن للأسطول العثماني[١٦]. وإلى جانب هذا فقد ساهم الوقف بشكل كبير في التطور العمراني وبالتحديد في نشوء المدن وتطورها. ذلك أن الوقف كان يشكل مجموعة عمرانية متكاملة تتكون من المسجد والمدرسة والخانات وعمارات الطعام وغيرها من مشتملات الوقف، وتلك المجموعة

تشكل نواة لمحلة جديدة أو نواة لمدينة جديدة. وكان لنشأة تلك المدن كمراكز حضارية جديدة دوره في انتشار الإسلام بالمفهوم العقدي والحضاري[١٧].

وبحسب التقاليد في الدولة العثمانية كان كل فرد يجد لديه القدرة المالية يقوم بإنشاء أحد الأوقاف، ومن لا يجد لديه القدرة والكفاية المادية كان يقوم بتعمير إحدى المدارس أو المساجد القائمة بالفعل، أو ينشئ أحد الأسبلة على أقل تقدير. ذلك أن المسئولية المجتمعية كانت قوية للغاية حتى أن من يمتلك الامكانات المادية ولا يقوم بإنشاء أحد الأوقاف كان المجتمع ينظر إليه نظرة سلبية. وكان قيام الحكام بإنشاء الأوقاف الكبيرة أحد متطلبات المشروعية في العرف الإسلامي [١٨].

ولذا يمكن القول: إن الوقف قد شكل مصدرًا لقوة الدولة والمجتمع معا بما أنشأه من منطقة مشتركة بين الدولة والمجتمع ضمن الإطار التعاوني الحاكم للعلاقة بينهما، فهو لم يؤد إلى تقوية طرف على حساب الآخر وإنما عمل على تحقيق التوازن عبر المساهمة في بناء الدوائر المشتركة بينهما، فلا الدولة تغولت على المجتمع ولا المجتمع استغل الوقف لبناء جبهة مناهضة للدولة. والمقصود بالدائرة المشتركة هو تلك القاعدة التضامنية التي تسهم في بنائها عناصر من طرفي المعادلة عبر العديد من المبادرات، والأنشطة، والمشروعات التي تستهدف تحقيق الصالح العام، وتضمن في ذات الوقت عدم تمكين الدولة من إلغاء إرادة المجتمع، وعدم وضع المجتمع في حالة مواجهة مع الدولة[١٩].

وكانت الفردية هي الصفة الأبرز في الوقف حيث كان الوقف ينشأ بإرادة فردية ويدار من خلال الإدارة الفردية؛ فالأوقاف لم تعرف فكرة الإدارة الجماعية، ولكن الوقف كانت له شخصية اعتبارية بحيث ينفصل تمامًا عن واقفه، ويدار بشكل مستقل من خلاله مصادره الذاتية بعيدًا عن مصادر الواقف المالية، وهذا يضمن

للوقف البقاء والاستمرارية. ورغم أن الوقف كانت له تلك الصفة الفردية؛ إلا أنه يخصص للنفع العام بحيث يتعاطى مع أفراد المجتمع بشكل إيجابي ويساهم في تأمين حاجات المجتمع على كافة الأصعدة المختلفة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية[٢٠].

أما من ناحية إدارة الأوقاف فقد شهدت الدولة العثمانية نوعين من الأوقاف: الأول يتمثل في الأوقاف التي خصصت لتقديم خدمة محلية في المكان الذي تأسست فيه بحسب شروط الواقف، وكان هذا النوع من الأوقاف يديره المتولون والإداريون المحليون. أما النوع الثاني فهي الأوقاف التي تنظمها عاصمة الدولة نفسها بحسب شروط الواقف، ولكن بسبب وجود مصادر الدخل الخاصة بالإنفاق على ذلك الوقف في مكان ومنشآت الوقف توجد في مكان آخر، فإن ذلك الوقف كان يدار من خلال الإداريين في عاصمة الدولة، وكانت أكثر أوقاف الحرمين تدخل ضمن أوقاف ذلك النوع الثاني[٢١].

ونظرًا لأهمية الأوقاف في الدولة العثمانية فقد أسندت إدارة الأوقاف في عهد السلطان الفاتح، والسلطان سليم الأول، والسلطان القانوني إلى الصدور العظام. أما في عهد السلطان بايزيد الثاني فقد تولي إدارتها مشايخ الإسلام[٢٢]. وبعد دخول مصر والشام والجزيرة العربية في حوزة العثمانيين اكتسبت أوقاف الحرمين أهمية أكبر وتوسعت بشكل كبير، فقامت الدولة العثمانية في عام ٩٩٥هـ /١٥٨٧م بإنشاء إدارة خاصة بأوقاف الحرمين الشريفين[٢٣]. وفي ١٢ ربيع الأول ١٢٤٢ه/ ١٤ أكتوبر ١٨٢٦م تم فصل الأوقاف عن نظارة سك العملة (الضربخانه العامرة) وإحداث نظارة للأوقاف تحت مسمى "نظارة الأوقاف الهمايونية". ولكن في ٢٠ محرم ١٢٥٤ه/ ١٥ إبريل ١٨٣٨م تم مرة أخرى توحيد نظارة الأوقاف الهمايونية مع

نظارة سك العملة، وفي شهر ربيع الأول من نفس العام تم إلحاق أوقاف الحرمين بهذه النظارة[٢٤].

ويمكن القول أن التطبيقات العثمانية في مجال الأوقاف قد اتسعت كثيرًا حتى غدت مؤسسة الأوقاف وعوائدها المالية تشكل العنصر الثالث من عناصر النظام المالي للدولة العثمانية بعد تشكيلات مالية المركز وتشكيلات التيمار[٢٥]. وقد أوضحت المصادر أن عدد الأوقاف في عهد الدولة العثمانية قد بلغ أكثر من ستة وعشرين ألف وقف، وأن ثلثي الممتلكات غير المنقولة في عاصمة الدولة استانبول كانت ممتلكات وقفية[٢٦]. وقد بلغت نسبة مساهمة الأوقاف في الاقتصاد العثماني نحو ١٥,٩٧% في القرن السابع عشر [٢٧].

وهنا لابد من التأكيد على أن الوقف ليس ممارسة ذات بعد اقتصادي بالأساس؛ بل هي عمل ديني ينبع من قيم الفرد الإيمانية التي يحملها الفرد المسلم أيا كان درجته الاجتماعية أو تعليمه أو ثقافته. وهذا ما جعل الوقف يشكل أحد القواسم المشتركة التي حرص عليها كل من له القدرة المالية من أفراد المجتمع العثماني.

المبحث الثاني

أوقاف النساء في الدولة العثمانية: إبراز الهوية وبناء المعرفة الإسلامية

البدايات والتطور

لم يقتصر العمل الخيري على الرجال وحدهم؛ بل إن مشاركة المرأة العثمانية كانت كبيرة في هذا الأمر. وبحسب الإحصائيات كانت أوقاف النساء تمثل ربع الأوقاف في المدن العثمانية؛ فكانت نسبة تلك الأوقاف تمثل ٣٦,٨% في استانبول و٢٠% في مدينة أدرنه في القرن السادس عشر، و٢٥% في مصر في القرن الثامن عشر، و٣٦,٦% في مدينة عينتاب في الفترة العثمانية. وبشكل عام كانت نسبة أوقاف النساء في العهد العثماني تمثل ٣٠,١٩% [٢٨].

وكانت مشاركة نساء الحرم العثماني في هذا الأمر واضحة تشهد على ذلك أوقافهن الضخمة عليه؛ ذلك أن نساء البيت العثماني كن يمتلكن ثراءً واسعًا بفضل الأموال المنقولة وغير المنقولة التي خُصصت ومُلكت لهن[٢٩]. وكان يتولى إدارة تلك الممتلكات "كتخدا" يختار من بين الأشخاص الأمناء الصادقين[٣٠].

وقد بلغت نسبة مشاركة نساء بيت الحكم العثماني في العمل الخيري ذروتها في القرن السابع عشر؛ إذ أن نسبة وقفيات النساء في ذلك القرن قد بلغت ٣٠% من جملة الوقفيات. ولعل ذلك مرجعه إلى أن هذا القرن قد مثل الفترة التي عرفت في التاريخ العثماني باسم "سلطنة النساء" أي قويت وعظمت فيها أدوار النساء وبالتالي كثر الوقف عندهن[٣١].

واستمرت مساهمة النساء في العمل الخيري المتمثل في الأوقاف خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأصبح هذا الأمر لا يقتصر على مركز الدولة فحسب بل

تعداه للولايات التابعة لها كمصر. فنجد أن في مصر على سبيل المثال قد برزت عدة أسماء في نهاية القرن التاسع عشر من النساء قمن بعمل الكثير من الأوقاف لعل من أهمهن "أمينة هانم إلهامي" التي عرفت بـــ "أم المحسنين"، و"فاطمة هانم" ابنة الخديو إسماعيل التي اسهمت اسهامًا كبيرًا في الإنفاق على طلاب العلم ورصدت لذلك عددًا كبيرا من الموقوفات في مصر للصرف على التعليم ومؤسساته في كل من القاهرة واستانبول.

ولعل الملاحظة الأساس التي تبرزها الممارسة التاريخية من جانب تلك الفئات المختلفة أن نظام الوقف ظل مفتوحًا أمام الجميع ولم يكن مغلقًا على فئة بعينها. ومرد ذلك إلى الأسس والقواعد الشرعية والفقهية التي قام عليها نظام الوقف برمته والتي تنبعث جميعها من فكرة مجردة هي فكرة الصدقة الجارية وهي فكرة حرة طليقة وغير معقدة[٣٢].

فإذا ما أردنا أن نفصل في الأمر المتمثل في حرص النساء على المشاركة في العمل الخيري منذ بدايات الدولة وإنشاء الأوقاف المتنوعة واستغلال ذلك كأداة يمكن من خلال إبراز الهوية والحافظ عليها يمكن أن نقول أن "نيلوفر خاتون Nilüfer Hatun" زوجة الأمير أورخان ووالدة السلطان مراد الأول (توفيت ٧٨١هـ/١٣٨٠م) كانت أول سيدة شاركت في العمل الخيري في الدولة العثمانية، وكان ذلك عندما قامت بإنشاء مسجد وتكية وبناء جسر في مدينة بورصة التي كانت قد فُتحت حديثًا على يد زوجها الأمير أورخان وكان ذلك في عام ١٣٢٦م[٣٣].

ويمكن القول بقدر كبير من اليقين أن الحس الإسلامي الغالب على جموع أفراد المجتمع العثماني في تلك الفترة، وحركة الجهاد التي لم تكن تكاد تنقطع قد دفع

تلك السيدة وغيرها للمشاركة في إتمام ذلك العمل الذي تم حربًا في أرض المعركة وانتهي بفتح تلك المدينة، وذلك عن طريق صبغ مثل تلك المجتمعات المفتوحة بالصبغة الإسلامية عن طريق إنشاء المؤسسات الإسلامية كالمسجد والتكية وهو ما تم فعله.

وفي هذا الإطار يمكن أن نذكر ما قامت به "صالحه خاتون Saliha Hatun" التي قامت بتأسيس وقف في دمشق كان الغرض منه تخليص المسلمين الذين وقعوا أسرى في يد الصليبين والتكفل بكل احتياجاتهم حتى إعادتهم إلى منازلهم(٣٤). وهذا يؤكد أن المرأة كانت تعرف أن لها دوراً في المجهود الحربي الذي تقوم به الدولة، وتدرك كيف يمكن أن تشارك في المعارك التي تخوضها الجيوش المسلمة ابتغاء المثوبة والأجر.

أما "مليكة خاتون" والتي كانت تعيش في القرن الرابع عشر الميلادي فكان لها خيرات كثيرة، وقامت بإنشاء كلية لها في أنقرة كانت تشتمل على المسجد والمدرسة والحمام وعين الماء وحديقة وقف، وكان "حاجي بيرام ولي" يعمل بالتدريس في تلك المدرسة، وقد أوقفت الواقفة عددًا من القرى للصرف على مدرس المدرسة وطلابها(٣٥).

أوقاف النساء التعليمية في مركز الدولة

شغل الاهتمام بالتعليم حيزًا كبيرًا في الدولة العثمانية، وتحول إنشاء مؤسسات تعليمية مثل تلك المكاتب والمدارس إلى ما يشبه الواجب الديني، وحرص المجتمع العثماني ممثلًا في أفراده على إنشاء تلك المدارس، وظلت جهود التربية والتعليم في الدولة العثمانية حتى أواسط القرن التاسع عشر الميلادي تعد خارج نطاق وظائف الدولة، واعتُبر التعليم عملًا خيريًا، وواجبًا دينيًا(٣٦).

ولم يكن إنشاء تلك المؤسسات التعليمية يقتصر عليها وحدها؛ بل كان يتم في غالب الأمر ضمن ما كان يطلق عليه اسم "الكلية"؛ والكلية بشكل عام كانت عبارة عن مُجمع معماري يتكون من المدرسة ومكتب لتعليم الصبيان[٣٧]، والحمام ودار الشفاء والمكتبة والتربة والمباني المشابهة التي تؤسس حول المسجد، وكان الأساس في مفهوم الكلية هو تقديم الخدمة الاجتماعية، والمعنوية، والمادية للشعب دون مقابل[٣٨]. وكانت كلية أورخان غازي في ازنيق التي تكونت من المسجد والجامع وعمارة الطعام والحمام المكتبة ومكان مبيت الطلاب هي أول نموذج لكلية في الإمارة العثمانية، ثم تتابعت الكليات[٣٩] وانتشرت بعد ذلك في كل أنحاء الدولة العثمانية[٤٠].

وقد حرصت النساء العثمانيات على المشاركة في هذا الجهد العلمي عن طريق إقامة مثل تلك المدارس ومكاتب الصبيان إن بشكل منفرد أو ضمن تلك الكليات، وكان لجهود نساء الأسرة الحاكمة العثمانية النصيب الأوفر في هذه الجهود. ولم تخلو فترة من عمر الدولة العثمانية من قيام إحدى النساء العثمانيات بإنشاء مدرسة أو مكتب للصبيان أو تقديم جهد علمي يصب في مصلحة زيادة المعرفية الإسلامية في المجتمع العثماني المسلم أيا ما كانت ظروف الدولة السياسية والاقتصادية.

ففي القرن السادس عشر قامت سلجوق خاتون Selcuk Hatun ابنة السلطان بايزيد الثاني ببناء مدرسة في مدينة سيرز كانت تتألف من اثنتي عشرة حجرة، وذكرت في وقفيتها الخاصة بالمدرسة التي أقامتها أنها: "قد أوقفت تلك المدرسة على من يسكن فيها من الطلبة المشتغلين بتحصيل العلوم النافعة، المستظهرين شعائر الشرائع اللامعة. وعينت لهم مدرسًا يوميته كانت عشرون درهمًا، على أن يكون تقيًا نقيًا، عالمًا بفنون العلوم من المعقولات والمنقولات" "[٤١].

كما قامت حفصة سلطان Hafsa Sultan (ت ١٥٣٤م) زوجة السلطان سليم الأول بإنشاء كلية في مدينة مانسيا تشتمل على المسجد والعمارة والمدرسة ومكتب الصبيان إضافة إلى زاوية وخانقاه لإقامة عدد من الدراويش، ويرجع تاريخ تلك الكلية إلى عام ٩٢٩ه/١٥٢٣م[٤٢].

وفي عهد القانوني قامت خرم خاصكي سلطان[٤٣] زوجة السلطان القانوني ووالدة السلطان سليم الثاني ببناء مسجد في استانبول، وألحقت به مدرسة، ودارًا للتعليم، وعمارة، ودار للشفاء. وقد ذكرت الوقفية الخاصة بتلك الكلية أن:" الواقفة المزبورة قد بنت المدرسة الشريفة تجاه الجامع الشريف المرقوم؛ اعتناءً بشأن المعارف والعلوم، وتعظيمًا للعلماء الفخام، وتنويهًا لشأنهم بين الأنام، المشتملة على ستة عشر حجرة رفيعة القباب، وحجرة أخرى كبيرة للدراسة منيعة الجناب. وأنها قد وقفتها على عامة أهل العلم، وذويه، وكافة طلبته، ومشتغليه، المجتهدين في تحصيل العلوم الشرعية، الأصلية منها والفرعية، وتكميل النفس بالفنون العقلية مما يتوقف عليه العلوم النقلية."[٤٤].

أيضًا قد شرطت خرم خاصكي سلطان فيمن يتولى التدريس في تلك المدارس التي بنتها أن يكون: "من جماهير العلماء والأعلام، ومشاهير الفضلاء الفخام، مدرس موصوف بكمال الفضل وفضل الكمال، واقف على مواقف التحقيق، راصدًا في مراصد التدقيق، كشاف المشكلات الدينية، حلّال المعضلات اليقينية، قادر على الدراسة والإفادة في أي فن كان من الفنون المعتادة، يثابر على دراسة العلوم الشرعية، ويواظب على إفادة المعارف المرعية من الكتب الفاخرة التي جرت العادة بدراستها، والتعليم الزاخرة التي استمرت السادة بإفادتها، في نظائر هاتيك المدرسة

الرفيعة، في أيام الدراسة سوى الأيام المعتادة للتعطيل فإن الاستراحة فيها من مبادئ التحصيل، ويكون وظيفته اليومية خمسين درهمًا"(٤٥).

أما بالنسبة لطلاب المدرسة فقد شرطت خاصكى سلطان في وقفيتها أن: " يكون في حجرات المدرسة ستة عشر من الطلاب المستعدين لمزاولة العلوم وممارساتها، القادرين على مطالعة الكتب التي جرت العادة بمدارستها، ويتعين للإعادة أمثلهم في الفضائل وأكرمهم في الأخلاق والشمائل، يلازمون الدرس على الوجه المرعي ولا يتركونه بغير عذر شرعي، علي أن يكون وظيفة المعيد خمسة دراهم، ووظيفة كل واحد من الباقين درهمين"(٤٦).

أما دار التعليم فقد شرطت خاصكى سلطان أن: " يُعين بها معلم من أهل القراءة والتجويد، ماهر في معرفة القرآن المجيد، منعوت بالنعوت الجليلة، متخلقًا بالأخلاق الجميلة، يعلم صبيان المسلمين ويلقنهم الكتاب المبين، بل اللغة والصرف على حسب قدرته، ويخفض لهم جناح الشفقة والرأفة، وينظر إليهم كما ينظر إلى أولاده في غير فرق بينهم في التعليم والإرشاد، ويراعي قوانين التعليم والتأديب، ويهذب أخلاقهم بأكمل تهذيب، ويكون وظيفته ستة دراهم"(٤٧).

أما بالنسبة لطلاب دار التعليم فقد شرطت خاصكي سلطان أن: " يكسى في عيد الفطر من كل عام عشرة من فقراء الأيتام، ممن يتعلم القرآن العظيم في دار التعليم، ما يليق بهم من اللباس حسب ما هو معتاد بين الناس. كما شرطت الواقفة أن تقدم وجبتي غداء وعشاء لكل واحد من سكان حجرات المدرسة السنية، المثابرين على تحصيل العلوم الدينية، المواظبين على الطاعات، المجتنبين عن تضييع الأوقات، طعامًا واحدًا يكون مقداره قطعتين من اللحم وخبزين وملء مغرفتين من الأطعمة، سوى المرق المعتاد اليومي فإنه يعطي مقدار مغرفة واحدة حذرًا من الإسراف

والإتلاف. وقد حررت هذه الوقفية يوم الخميس غرة المحرم المكرم الحرام سنة ٩٥٨هـ/١٥٥١م"[٤٨].

أما الأميرة "مهرماه سلطان Mihrümah Sultan" ابنة السلطان سليمان القانوني فقد قامت ببناء كلية في اسكدار، وحرصت على ضمان استمرار جهود التعليم في كليتها بشكل ناجح مستوسلة في ذلك التركيز على المدرس الذي كان هو ركيزة العملية التعليمية بالأساس فاشترطت في وقفيتها أن:" يتولى أمر التدريس في المدرسة عالم عامل، فاضل كامل، قادر على تدريس العلوم العقلية، والإفادة في الفنون الأصلية والفرعية، على أن يحضر كل يوم إلى المدرسة، ولا يتغيب إلا بعذر شرعي سوى أيام العطلة المعهودة "[٤٩].

وفي القرن التالي أي السابع عشر شهدت الأوقاف طفرة كبيرة حتى أن إجمالي تلك الأوقاف قد بلغ ٦,٢٨٨,٣٧٢ أقچة[٥٠]. وقد انعكس ذلك الموقف على أوقاف النساء في تلك الفترة وسارعت العديدات من أميرات البيت العثماني وأمهات السلاطين وغيرهن من النساء بإنشاء العديد من الأوقاف وتخصيص بعضها لإثراء العملية التعليمية في الدولة.

فعلي سبيل المثال نجد أن "ماه پيكر كوسم والدة سلطان"[٥١] Mahpeyker Kösem Valide Sultan (ت ١٠٦٠هـ/١٦٥١م) قد تركت خيرات كثيرة تمثلت في إنشاء عدد من الأوقاف والمساجد والأسبلة مثل: كليتها في اسكدار ومدرسة الوالدة في چارشمبه، وسبيل أبي الهدى، وسبيل كوسم والدة سلطان في الروملي، ووقفين على الحرمين الشريفين[٥٢].

وكانت كليتها في اسكدار التي أنشئت في استانبول في عام ١٦٤٠م تتألف من مسجد چينلي ومدرسة ومكتب للصبيان وسبيل وحمام وعين ماء. وكانت هذه الكلية تحمل الخصائص المعمارية الرئيسية لعمارة القرن السابع عشر من حيث ترتيب

الوحدات المكونة لهذه الكلية وفق ظروف الأرض التي بنيت عليها. وقد تحقق للكلية مظهر جذاب من خلال وضع السبيل وعين الماء في الزوايا المواجهة للطرق(٥٣).

وتعددت أوجه الإنفاق لدى هذه السيدة ماه پيكر كوسم والدة سلطان ولم تكتف بما أنشأته في عاصمة الدولة بل سعت لمزيد من العطاء في إطار الصدقة والعطاء في سبيل الله تعالى وإبراز انتمائها الإسلامي إلى إنشاء وقف ضخم يتألف من عدة قرى في سنجق اغريبوز في الروملي للصرف على توفير المياه للحجيج المتوجهين من الشام إلى بيت الله الحرام ونقله إليهم عن طريق الجمال، والإنفاق على الفقراء في الحرمين الشريفين وكان ذلك في عام ١٦١٧م(٥٤).

فإذا ما انتقلنا للحديث عن سيدة أخرى من نساء القصر العثماني ونعني بها "خديجة طرخان والدة سلطان" Turhan Hatun (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م) زوجة السلطان إبراهيم الأول وأم السلطان محمد الرابع نجد أن هذه السيدة قد جمعت فيما أنشأته من أوقاف بين إبراز الهوية الإسلامية وبين تقديم جهد تعليمي. وقد تمثل ذلك أنه عقب استيلاء العثمانيين على قلعة قانديا في كريت (١٦٩٩م) قامت تلك السيدة بتحويل كنيسة القديس سلفادور إلى مسجد حمل اسمها، كما أنها أنشئت مسجدًا ومكتبًا للصبيان في مدينة رسمو Resmo على الساحل الشمالي لتلك الجزيرة(٥٥). وبهذه المنشآت الخيرية الوقفية ساهمت طرخان خاتون في صبغ تلك الأراضي المفتوحة حديثًا بالصبغة الإسلامية عن طريق إقامة المسجدين وتعليم سكان تلك الجزيرة عن طريق مكتب الصبيان.

أما "ربيعة گلنوش سلطان" Gülnuş Emetullah Sultan (ت ١١٢٧هـ/١٧١٥م) زوجة السلطان محمد الرابع ووالدة السلطان مصطفى الثاني والسلطان أحمد الثالث فنجد أنها قد قامت بإنشاء كلية في اسكدار تتألف من المسجد والسبيل وعين الماء والعمارة ومكتب الصبيان والمدرسة. وعرفت هذه الكلية

بـــ"كلية الوالدة الجديدة" Yeni Vâlide Külliyesi، وقد أتمت ربيعة گلنوش سلطان بناء الكلية في الخامس عشر من شهر المحرم عام ١١٢٣هـ/الخامس من مارس ١٧١١م[٥٦].

أما في القرن التاسع عشر فنجد أن "بزم عالم والدة سلطان" Bezmialem Valide Sultan (١٨٠٧–١٨٥٣م) زوجة السلطان محمود الثاني ووالدة السلطان عبد المجيد كان لها إسهام في مجال العمل الخيري؛ فإلى جانب ما أنشأته من دور الشفاء وعيون الماء والأسبلة والمساجد قامت بإنشاء العديد من المدارس؛ منها دار المعارف التي عرفت بالمدرسة العالية أو مدرسة السلطانة الوالدة (والده مكتبى). وكان هذا المكتب بمثابة مدرسة تقدم تعليمًا في مستوى أعلى من المدارس الرشدية (الإعدادية)، وذلك من خلال عدد من البرامج التعليمية تقوم بتهيئة الطلاب للعمل كموظفين في دوائر الدولة المختلفة أو الالتحاق بدار الفنون التي كانت تمثل الجامعة حينئذ، وقد تطلب هذا إضافة دروس جديدة إلى جداول التدريس لم تكن مقررة في المدارس الرشدية مثل الحساب والهندسة والفلسفة والفلك والجغرافيا[٥٧]. ولم تكتف بزم عالم سلطان بإنشاء المدرسة فقط؛ بل وضعت مطبعة حجرية داخل تلك المدرسة وتبرعت إلى مكتبة المدرسة بعدد من المخطوطات القيمة بلغ عددها ٥٤٦ كتابًا. وإضافة إلى هذه المدرسة قامت بإنشاء مكتبين للصبيان في مدينة استانبول[٥٨].

أما آخر ما نعرض له من إسهام النساء في العمل الخيري ونشر التعليم في مركز الدولة فهو ما قامت به "برتـــڤنيال والدة سلطان" Pertevniyal Vâlide Sultan (ت ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م) زوجة السلطان محمود الثاني ووالدة السلطان عبد العزيز التي أنشئت عددًا كبيرًا من الخيرات في استانبول تمثلت في عدد من ينابيع المياه (صنابير)، وأربعة أسبلة إضافة إلى كليتها في آق سراي[٥٩]. وكانت تلك الكلية تتألف من المسجد والمكتب ودار التوقيت (المؤقتخانه)، والمكتبة، وستة صنابير للمياه.

وقد استمر العمل في تلك الكلية لأكثر من عامين وانتهى العمل بها في ٩ يناير ١٨٧١م، وأنفقت برتـــڤنيال والدة سلطان على إنشائها حوالي أربعة ملايين قرش(٦٠).

ولكن ما يثير الانتباه فيما أنشأته تلك السيدة ويؤكد على دور المرأة العثمانية في دعم مقدرة الدولة على الجهاد، والحفاظ على الهوية الإسلامية التي كانت تتعرض للخطر في تلك الفترة من نهاية القرن التاسع عشر هو ما قامت به من إنشاء حوض لبناء السفن في الترسانة البحرية وتكفلت بمصروفاته ونفقاته. وقد خرجت من هذا الحوض أول سفينة مدرعة عثمانية وكانت تحمل اسم "فتح الإسلام"(٦١).

وعقب استعراض كل تلك النماذج يمكن القول أن العمل الوقفي الخيري المتميز الذي قامت به النساء العثمانيات في جهود التعليم لم يتوقف في أي فترة من فترات الدولة، كما أن مشاركتها في تعضيد قدرة الدولة في المجالات العسكرية –كما فعلت برتـــڤنيال والدة سلطان– يؤكد على ما ذهبنا إليه من أن المرأة العثمانية كان لها مشاركة إيجابية في القضايا التي تهم مجتمعها وأمتها. وأنها لم تتوقف عند المعرفة وفقط؛ بل نزلت لتزاحم الرجال في ميدان الفعل والعمل بما أوقفتها من أوقاف وخصصته من نفقات، حتى أنها رفعت عن كاهل الدولة بعضًا من صميم ما كان على الدولة أن تقوم به في ميدان توفير الإمكانات والمقدرات العسكرية. ولم يقتصر هذا الأمر المتمثل في إبراز الهوية الإسلامية والحفاظ عليها وتوفير أماكن التعليم في سبيل بناء المعرفية الإسلامية على مركز الدولة فحسب؛ بل امتد ليشمل الولايات التابعة للدولة؛ وهذا ما سوف نعرض لبعض نماذجه في الصفحات التالية.

أوقاف النساء العثمانيات في ولايات الدولة المختلفة

لم تقتصر جهود النساء في إنشاء المؤسسات التعليمية على عاصمة الدولة والمدن المحيطة بها فقط؛ بل إن مساعيهن في هذا الشأن امتدت لتشمل العديد من المدن في ولايات الدولة المختلفة، فعلى سبيل المثال نجد خرم خاصكي سلطان إلى جانب توفير الحاجات المادية للفقراء والمحتاجين بالحرمين الشريفين قد حرصت من خلال ما أوقفته من أوقاف خاصة على المساهمة في العملية التعليمية عن طريق ما أنشأته من مكتب لتعليم الأطفال في مكة المكرمة؛ لذا اشترطت الواقفة في وقفيتها أن يكون:" المتعلمون في ذلك المكتب أربعين نفرًا من صبيان الفقراء وفقراء الصبيان". كما اشترطت أن يكون معلم ذلك المكتب:" رجلا دَيِّنا من أهل العلم والصلاح، تقيا نقيًا يسعى في تحصيل موجبات النجاة والنجاح، عالما بفنون القراءة والفقه واللغة العربية، يعلم القرآن، ومقدمة الصلوة، والمقدمات الأدبية، ويواظب على ما في عهدته دايماً، ولا يترك هذا الأمر إلا لعذر شرعي المذهب، وتكون وظيفته اليومية ثلاث قطع وقصعة طعام، وأربعة أرغفة"(٦٢).

وإلى جانب مكتب الأطفال الذي أنشأته خرم خاصكي سلطان فقد حرصت على توفير سكن لطلاب العلم في مكة المكرمة؛ فقد اشترطت الواقفة أن يكـــون:" سَكَنة رباطها بعدد حجراته ثمانية وأربعين، من الصلحاء المتورعين والفقراء المتشرعين، متمذهبين بمذهب أهل السنة والجماعة، مجتنبين عن الأهواء والأسواء والشـــناعة، وأن لا يسكن في هذا الرباط من يكون على غير مذهب أهل السنة والجماعة، أو أن يكون من سائر المبتدعة، على أن يخصص لكل واحد منهم رغيفان، وقصعة طعام، والجراية أربعة دنانير مسكوكة سكة حسنة في كل عام" (٦٣).

أيضًا قامت گلنوش والدة سلطان بإنشاء عمارة ودار للشفاء في مكة المكرمة لخدمة فقراء المسلمين وأوقفت أوقافًا كثيرة للصرف على هاتين المؤسستين(٦٤). ولم

يقتصر إسهام گلنوش سلطان الخاص بالحرمين الشريفين على الجانب المادي والخدمي فقط؛ بل إنها قدمت إسهامًا في مجال التعليم تمثل في تلك المدرسة التي أنشأتها عام ١٠٨٩هـ/١٦٧٨م في المدينة المنورة جنوب غربي المسجد النبوي، وعرفت هذه المدرسة بالمدرسة الخاصكية. وكانت مخصصات تلك المدرسة ترسل إليها من مصر من وقت إنشائها حتى بدايات القرن التاسع عشر. وفي نهاية العصر العثماني تحولت تلك المدرسة إلى مقر إداري تابع للحكومة فصارت خسته خانه(مستشفى) للعسكر النظامية[٦٥].

وفي البوسنة والهرسك قامت "شاهديدار هانم" Şahdidar Hanım زوجة خسرو بك ببناء مسجد ومكتب لتعليم الصبيان، ورصدت ١١٥ ألف أقجه لإتمام هذا العمل. وقررت "خديجة خاتون" إنشاء مسجد ومدرستين. وطلبت "عائشة هانم" في وقفيتها أن يتم شراء حطب وأغطية لطلاب إحدى المدارس لتوفير التدفئة لهم في فصل الشتاء[٦٦].

أوقاف النساء في ولاية مصر

فإذا ما انتقلنا للحديث عن أوقاف المدارس في ولاية عثمانية أخرى وهي مصر؛ نجد أن النساء في الفترة العثمانية قد أعطين أهمية كبرى للتعليم، ودللن على ذلك بتخصيص جانب كبير من عوائد أوقافهن لصالح التعليم وذلك عن طريق إنشاء العديد من المدارس في أماكن عديدة، وكان لهذا التوجه أهمية كبيرة في التصدي لسياسة الحد من انتشار التعليم التي انتهجتها سلطات الاحتلال في تلك الفترة التي امتدت حتى أواخر القرن التاسع عشر. وصار التعليم هدفًا أهليًا عامًا على عكس ما رغبت سلطات الاحتلال، وأقبل مؤسسو الأوقاف آنذاك على تخصيص ريع وقفياتهم كله أو بعضه لإنشاء المزيد من المدارس[٦٧].

وفي هذا الإطار قامت أمينة هانم (١٨٥٨-١٩٣١م) حفيدة الخديو عباس حلمي الأول وزوجة الخديو توفيق والتي كانت تلقب بـــــ "أم المحسنين" بإنشاء عدة مدارس عرفت باسم "المدارس الإلهامية" مثل: الإلهامية الابتدائية للبنات، والإلهامية الثانوية للبنين، والإلهامية الصناعية، وأرسلت العديد من البعثات الدراسية على نفقتها. وكانت تنفق جميع مخصصاتها التي بلغت ستمائة كيس من النقود على تلك المدارس، إضافة إلى تخصيص جزء من وقفية جدتها "بنبا قادين" لنفس الغرض(٦٨).

وكانت المدرسة الإلهامية الصناعية تلك هي أول مدرسة أهلية للتعليم الصناعي في مصر، وإلى جانب القراءة والكتابة والخط العربي والحساب كان الجانب الأكبر من الدراسة بها يقوم على إكساب الطلاب المهارات اليدوية في مجالات المهن التي تخصصوا بها مثل: صناعة الأثاث على الطراز العربي، وأعمال الصدف المستخدم في مشغولات العاج والأبنوس والحفر على الخشب، وذلك على يد صناع مهرة. وقد تم افتتاح المدرسة بشكل رسمي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١١م، وكان عدد الطلاب بها مائة وعشرون طالبًا، ويقوم على التدريس بها عشرون مدرسًا(٦٩).

كما قامت الأميرة "فاطمة هانم" ابنة الخديو إسماعيل (٩٩٨-١٠٦١هـ/ ١٨٥٣-١٩٢٠م) بوقف مساحة من الأطيان الزراعية بمديريتي الدقهلية والجيزة بلغ قدرها ٣٣٥٧ فدانًا. وقد تركت لنا تلك السيدة وقفية خاصة بهذا الوقف تم تحريرها في يوم الخميس ٢٨ رجب ١٣٣١ه/ ٣ يوليو ١٩١٣م تذكر فيها أسباب قيامها بهذا الأمر، وتوضح فيها نوعية الموقوفات وتفاصيل نفقات ذلك الوقف(٧٠). كما أوضحت أنها قد خصصت ثلاثة أسهم من المائة سهم التي تمثل جملة الأراضي التي وقفتها لتصرف سنويًّا للجمعية الخيرية الإسلامية الكائن مركزها بمصر المحروسة في تعليم أولاد المسلمين الفقراء واليتامى منهم العلوم الابتدائية والتجهيزية، وفي ثمن كتب وأدوات التعليم، وفي مأكلهم ومشربهم وكسوتهم وما يلزم لهم في حالة

التعليم[٧١]. كما اشترطت منحة لطلاب الجمعية لاستكمال تعليمهم في المدارس العالية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وذلك بأن يتم تعليم أربعة من أولاد المسلمين من حاملي شهادة البكالوريا، بشرط أن يؤخذ الأول فالأول منهم العلوم بالمدارس العالية الكائنة بمصر بمدرسة الطبّ والمهندسخانه والزراعة والصنائع والحقوق والمحاسبة والتجارة والمعلمين ونحو ذلك [٧٢].

وكانت أكبر وقفيات تلك الفترة في هذا المجال هي ما قامت به سيدة مصرية وهي "الست حنيفة السلحدار" في سنة ١٩٢١م وتمثلت في وقفية بلغت موقوفاتها أكثر من ١٧٠٠ فدان وعدد من العقارات السكنية اشترطت فيها أن يصرف ريع ٤٦٠ فدانًا منها لإنشاء مدرسة إسلامية بمصر لتعليم أولاد الفقراء واليتامى من أبناء المسلمين مجانًا[٧٣].

ولم يقتصر مجال التعليم الذي اهتمت به أوقاف النساء على الفتيان فحسب؛ بل استطاعت تلك الأوقاف – ضمن توجه عام للأوقاف – أن تُحدث نقلة نوعية في المدارس الأهلية وبخاصة مدارس الفتيات، وذلك على عدة مستويات. فمن حيث التوزيع الجغرافي، انتشرت المدارس الخيرية الموقوف لصالحها في جميع أنحاء البلاد، فلم يقتصر تعليم البنات على القاهرة والإسكندرية؛ بل انتشرت تلك المدارس إلى أماكن نائية؛ فنجد أن مدرسة البنات الخيرية الإسلامية بدرب أبي الحسن بقنا في صعيد مصر كان من بين الواقفين عليها السيدة "بخيتة بنت حمد بن أحمد"[٧٤].

وعلى عكس رغبة الاحتلال التي لم تكن تشجع على تعليم البنات، وفي سبيل الحفاظ على الهوية الإسلامية لمصر وتأكيدها عن طريق التعليم اهتمت أوقاف النساء بتعليم الفتيات اللغة العربية والدين الإسلامي، إلى جانب الجمع بين المناهج العلمية التي يتم تدريسها في المدارس الحكومية والمهارات النسوية الخاصة مثل التطريز والخياطة والطبخ. مثال ذلك المدرسة التي أنشأتها "دلبرون هانم شكري" ووقفتها على

تعليم البنات، ووقفت مساحة ١٢٠ فدانًا ليصرف ريعها على شئون تلك المدرسة، واشترطت أن تتعلم فيها" البنات اليتيمات الفقيرات من سن سبع إلى اثنتي عشرة سنة.. بحيث لا يقل عدد من يقبل منهن عن خمسين بنتًا يتعلمن فيها القراءة والكتابة وحفظ شيء من القرآن، وباقي العلوم الجاري تدريسها بمدارس البنات الأولية، ثم يتعلمن الخياطة بأنواعها، وكذلك الطبخ بأنواعه وصنع الفطورات والحلوى[٧٥].

وقد عهدت بعض الواقفات بإدارة المدارس اللاتي يمولنها إلى الجمعيات الخيرية الإسلامية ضمانًا لإنفاذ هذه المهام. فعلى سبيل المثال، أوقفت السيدة "رمز عشيق البيضا الشركسية" معتوقة الخديوي إسماعيل لصالح إنشاء مدرسة لتعليم البنات المسلمات الفقيرات القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم"[٧٦].

كما قامت الأميرة فاطمة في إطار تأكيد دعمها لتعليم أولاد المسلمين والصرف على المؤسسات الإسلامية لتشكيل ممانعة لتحصين الهوية الإسلامية في تلك الفترة التي شهدت الاحتلال البريطاني لمصر وسعيه الدءوب لطمس هوية البلاد المتمثلة في مناهج الدين واللغة؛ بالنص في وقفيتها على تخصيص جزء من عائدات وقفها تصرف سنويًا للجمعية الخيرية الإسلامية الكائن مركزها بمصر المحروسة في تعليم أولاد المسلمين الفقراء واليتامى منهم العلوم الابتدائية والتجهيزية وفي ثمن كتب وأدوات التعليم، وفي مأكلهم ومشربهم وكسوتهم وما يلزم لهم في حالة التعليم[٧٧].

ولم تكتف النساء في مصر بدعم التعليم الأولي والمتوسط فحسب؛ بل سعين لدعم التعليم العالي المتمثل في جامع الأزهر كمؤسسة علمية ودعوية، والجامعة الأهلية في فترة تالية، ويكفي للتدليل على عظم ما قدمته أوقاف النساء للتعليم في الأزهر إيماناً منهن بدور الأزهر البالغ في إبراز الهوية الإسلامية والحفاظ عليها أن إجمالي عدد وقفيات النساء لصالح الأزهر قد بلغت نسبتها ٢٩,٥% من إجمالي

الأوقاف الموقوفة لصالح الأزهر، ولكن رغم قلة عددها إلا أن تلك الأوقاف بلغت نسبة إسهامها في إجمالي إيرادات الأزهر السنوية ٤٧,٧٥%، وهي نسبة تكاد تتساوي مع نسبة إسهام وقفيات الرجال ٥٢,٢٥% (٧٨).

أما الجامعة الأهلية أو الجامعة المصرية فقد جاء إنشائها في وقت كانت تعاني منه مصر تحت سلطة الاحتلال من محاولة طمس الهوية الإسلامية، وإضعاف الروابط الثقافية بتاريخها ومحيطها الإسلامي، وذلك عن طريق إيجاد تعليم بديل يقوم بالأساس على انتشار المدارس الأجنبية في شتى ربوع مصر. فبحسب إحصاء للمدارس الأجنبية في مصر للعام الدراسي ١٩٢٧-١٩٢٨م بلغ مجموع تلك المدارس ٦٣٧ مدرسة كان يدرس فيها ٦٨٨٢٣ طالبا. وقد زاد من خطورة ما تقوم به المدارس الأجنبية أن جميع تلك المدارس دون استثناء قد أسهمت في إضعاف اللغة العربية لدى تلاميذها وهي لغة البلاد التي قامت فيها تلك المدارس وقامت على تنشئة الشباب على معرفة اللغات الأجنبية والجهل بلغتهم الوطنية. كما أسهمت إلى حد كبير بتلقين أبناء الأمة تاريخ أوروبا والدول الأجنبية المختلفة وإمبراطورياتهم وتمجيدهم، ونسيت أو تناست أن تلقن هذا النشء ذاته تاريخ وجغرافية وطنه(٧٩).

وكان "الوقف" أحد مصادر دعم مشروع الجامعة المصرية (الأهلية) في مطلع القرن العشرين. وكان مشروع الجامعة في حد ذاته أحد مظاهر التعبير عن حيوية المجتمع المتمثلة في جهوده الأهلية وحركته الوطنية في التصدي لسياسة الاحتلال الإنجليزي، التي قامت على أساس الحد من انتشار التعليم – كما ذكرنا فيما سبق – وتخفيض عدد البعثات العلمية إلى الخارج، ومعارضة فكرة إنشاء جامعة للتعليم العالي في مصر(٨٠).

وفي هذا الإطار جاءت مساهمة الأميرة فاطمة هانم الخديو ابنة الخديو إسماعيل باشا من خلال تلك المساهمة البالغة التي لم يكن للجامعة أن ترى النور دونها؛ حيث

قامت الأميرة فاطمة بتخصيص قسم من وقفيتها للصرف على عدد من المؤسسات التعليمية في كل من استانبول والقاهرة بغرض تسهيل طرق التعليم وزيادة جودته عن طريق ابتعاث هؤلاء الطلاب إلى الخارج، والإنفاق عليهم والاستفادة منهم عند عودتهم. وكان ما أوقفته الأميرة فاطمة من أراضي وممتلكات هو الأكبر بين المساهمين في إنشاء الجامعة والإنفاق عليها؛ حيث أوقفت تلك الأميرة عشرين سهمًا أي ما يعادل ٦٧٢ فدانًا ليصرف ريعها على تأسيس الجامعة وتشغيلها، إضافة إلى ستة أفدنة ببولاق الدكرور تبرعت بها لتكون مكانًا تقام عليه مباني الجامعة[٨١]. كما أنها تبرعت لبناء الجامعة بمجوهرات بلغت قيمتها سبعون ألف جنيه[٨٢].

واعترافًا بفضل الأميرة ودورها الحيوي في إتمام بناء هذه الجامعة كُتب على حجر الأساس هذه العبارة: "الجامعة المصرية، الأميرة فاطمة بنت إسماعيل، سنة ١٣٣٢هـ"، وجاء ذلك في الاحتفال الذي شهدته القاهرة في يوم الاثنين ٣ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/٣١ مارس ١٩١٤م بحضور جمع من أمراء مصر ورجالاتها وأعيانها وذوي المقامات العالية فيها وعلى رأسهم خديو مصر عباس حلمي الثاني لوضع حجر الأساس لدار الجامعة في تلك الأرض التي وهبتها دولة الأميرة فاطمة[٨٣].

وقد فصّلت الواقفة الأميرة فاطمة في وقفيتها أوجه الإنفاق المخصصة سنويًا للجامعة المصرية؛ فذكرت أنها أوقفت هذه الأراضي والموقوفات "لكي يُصرف منها في تعليم أولاد المسلمين العلوم والفنون والصنائع الراقية النافعة للقطر المصري، الموجبة لترقي الأمة المصرية لدرجات الفلاح والنجاح؛ حتى تساوي الأمم الراقية من الأمم الأجنبية. وفي ثمن أدوات تعليم، وكتب، وورق ونحو ذلك مما يلزم للتعليم، وفي إرسال أربعة من حاملي شهادة البكالوريا بشرط أن يؤخذ الأول فالأول منهم من أولاد المسلمين للمدارس العالية بالبلاد الأجنبية لتعليمهم العلوم والفنون والصنائع

الراقية بها، ودفع ما يلزم لهم من مصاريف ومن المأكل، والمشرب، والكسوة، والسكن، وغير ذلك مما تدعو إليه الضرورة في تلك الجهة"[٨٤].

وحتى تسهم تلك الوقفية في ديمومة التعلم والتعليم في تلك الجامعة اشترطت الواقفة على من أتم تعليمه أن يعود للتدريس في الجامعة كمشاركة في نقل ما تعلمه لغيره من الطلاب في الجامعة عرفانًا منه بالجميل على قدمته له الجامعة من دعم مالي طوال فترة دراسته في الخارج، فنصت على ما يلي:" وكل من تمم دراسته واستحصل على الشهادة النهائية بالعلم الذي أرسل من أجله، وجب عليه أن يُعلِّم ذلك العلم بالجامعة المصرية مدة خمس سنوات بالماهية التي تُقرِّرها له الجامعة، ولا يسوغ له بحال من الأحوال الامتناع عن إعطاء الدروس بالجامعة المدة المذكورة بالماهية التي تُقرِّرها له الجامعة؛ إلا إذا قام به مانع قهري لا يمكنه من الاشتغال بالعلم الذي تعلمه مطلقًا. أمّا إذا لم يكن به مانعٌ على الوجه المشروح، وامتنع عن التعليم بالجامعة، فيكون حينئذ ملزمًا بدفع كافة ما صُرف عليه من وقت سفره ليوم امتناعه"[٨٥].

وولم تكن وقفية الأميرة فاطمة حالة متفردة في هذا الشأن؛ بل شهدت مصر حالات أخرى للوقف على البعثات الخارجية تسبق ما قامت به الأميرة فاطمة، منها ما اشترطته "عائشة صدّيقة هانم" في وقفيتها في عام ١٩٠٩م من أن يصرف مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويًا لتعليم تلميذين مسلمين في أوروبا[٨٦]. ونرى هنا أن التأكيد على كونهما مسلمين –كما تكرر في وقفيات أخرى– قد جاء ليس على قبيل الطائفية؛ بل من قبيل التأكيد على الهوية الجامعة للأمة وهي الإسلام.

وكما شهدت حركة الوقف النسائية الكثير من الأوقاف التي تمت من المركز إلى الأطراف الممثلة في ولايات الدولة، فإنه من اللافت للنظر أننا من خلال وقفية الأميرة فاطمة هانم نجد أنها من منطلق الأمة الإسلامية الواحدة والهوية الجامعة قد قامت بعمل وقف عكسي –إن جاز التعبير– وتمثل ذلك في وقف مقدار من الأراضي

في إحدى ولايات الدولة للإنفاق على تعليم عدد من الطلاب في استانبول عاصمة الدولة العثمانية حيث ذكرت الوقفية ما نصه:" وعشرة أسهم من المائة سهم المذكورة تصرف سنويًّا للجامعة الكليّة الموجودة الآن بالأستانة العلية ومعروفة بها باسم (دار الفنون) في تعليم التلامذة بها أولاد المسلمين العُلوم والفنون والصنايع، وفي ثمن أدوات التعليم من ثمن كتب وورق وغير ذلك مما يلزم للتعليم بتلك الجامعة، وفي إرسال اثنين على الأقل من أولاد المسلمين في المدارس العالية بالبلاد الأجنبية عن مقر دار الخلافة العثمانية لتعليم العلوم والفنون والصنايع الراقية التي لم تكن تدرس بتلك الجامعة حين ذاك، وصرف ما يلزم صرفه على من يرسل من مصاريف التعليم والأدوات والكتب ونحو ذلك، وما يلزم لهم أيضًا من المأكل والمشرب والكسوة والمسكن وغير ذلك مما تدعو إليه الضرورة بتلك الجهة. وكل من تمم دراسته في المدارس العالية الأجنبية واستحصل على الشهادة النهائية في العلم الذي أرسل من أجله وجب عليه أن يعلم ذلك العلم بالكلية التي بدار الخلافة التي أرسل منها مدة سبع سنوات بالماهية التي تقررها إليه الجامعة أو الحكومة أو نظارة المعارف بدار الخلافة والسلطنة العثمانية بحسب الأصول المتبعة لديها"[٨٧].

واستشعارًا من الواقفة الأميرة فاطمة بما آلت إليه حال الدولة العثمانية من ضعف، ومشاركة منها في استنهاض الأمة والخلافة الإسلامية عن طريق بناء معرفية علمية عن طريق التعليم تؤدي إلى زيادة مقدرتها في المجالات العسكرية بالتوازي مع المجالات العلمية الأخرى قررت الأميرة فاطمة من هذا المنطلق تخصيص أربعين سهمًا من جملة موقوفاتها في تلك الوقفية لإرسال أربعة من الطلاب النابهين في المدرسة الحربية والبحرية إلى خارج الدولة العثمانية وذلك:" لدراسة العُلوم والفنون والصنايع الحربية والبحرية مثل تعلم صنع المدافع والأسلحة الحربية والسفن البحرية من أحسن وأتقن وأمتن وأحدث طرز يصنع في الممالك الأجنبية سواء في أوروبا أو أمريكا أو

بلاد اليابان أو أي جهة من الجهات التي تفوق عن غيرها في إتقان ذلك في أي عصر وأيّ زمن"[٨٨].

وفي الوقت نفسه واقتداءً بما فعلته برتـــڤنيال والدة سلطان من قبل عندما قامت بإنشاء حوض لبناء السفن في الترسانة البحرية وتكفلت بمصروفاته ونفقاته؛ قررت الأميرة فاطمة أنه في حال اكتفت حكومة الدولة العثمانية بمن تعلم تلك العلوم في البلاد الأجنبية على الوجه الذي تم تفصيله في وقفيتها فإن الأربعين سهمًا المخصصة لنظارتي الحربية والبحرية:" يتم صرفها في ثمن أدوات لصناعة سفن حربية لدار الخلافة الإسلامية بالسلطنة العثمانية من أحسن وأتقن وأمتن وأحدث طرز وقتها مما يصنع في الممالك الأجنبية وغير ذلك مما يلزم للبحرية أيًّا كان نوع ذلك اللازم، وفي دفع مهايا وأجر الصنّاع لذلك وغير ذلك حسب ما يراه من يكون ناظرًا للبحريّة. وما يخص نظارة الحربية من ذلك يصرف في صنع مدافع وبنادق وأسلحة وعربات نقل كل ذلك من أحسَن وأتقن وأمتن وأحدث طرز وقتها مما يصنع في الممالك الأجنبية على الدوام والاستمرار أبد الآبدين ودهر الداهرين، إلى أن يَرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين[٨٩].

ولم تكتف المرأة العثمانية ما أنشأته من مدارس وما قدمته من أموال للإنفاق على التعليم؛ بل في سعيهن لبناء المعرفية الإسلامية قمن بإنشاء العديد من المكتبات والتبرع بالكتب لتلك المكتبات؛ مثال ذلك المكتبة التي أسستها "طرخان والدة سلطان" في يني جامع بتاريخ ١٠٧٣هـــ/ ١٦٦٢م، وعينت فيها كاتب للكتب يتولى عد صفحات الكتاب المعار، وتأكيد اسمه وشكله، وتحديد إلى أي فروع العلم ينتمي. كما أسست "عائشة حفصه سلطان" والدة السلطان القانوني مكتبة في كل من دار الشفاء والمسجد اللذين أقيما في مناسيا. وقامت "أمينة هانم" زوجة صاري عبد الله پاشا والي أرضروم بوقف مقدار من الكتب بتاريخ ١٢٣٤هـــ/ ١٨١٩م

اشترتها للمكتب الذي أنشأته في غالاطه في استانبول. وأسست "نقش ديل والدة سلطان" مكتبة في ضريحها، وأوقفت الكتب على بعض المكتبات التي تأسست قبل ذلك(٩٠).

وكان الحرص على جماليات الإسلام يشكل عنصرًا أساسيًا في كل ما قامت به النساء العثمانيات من أوقاف فمن الناحية المعمارية لم تغفل المرأة العثمانية عن إشاعة الجمال في محيط المؤسسات الوقفية التي قمن بتأسيسها، يدلل على ذلك ما قامت "صفية سلطان" زوجة السلطان مراد الثالث التي أنشأت مسجد الملكة صفية في القاهرة وأوقفت عليه أوقافًا كثيرة، وكان ذلك في عام ١٦١٠م، وكان من شروط الواقفة تعيين أربعة رجال للعناية بالبستان الذي يغطي الميدان الكبير المواجه للجامع، ويقوم اثنان منهما بغرس الأشجار والرياحين ويشترط فيهما أن يكونا على دراية بهذه الأعمال ويقوم الآخران بسقي البستان(٩١).

أما في ناحية الرعاية والتربية فيما يتعلق بالطلاب المتعلمين فقد حرصت الواقفة العثمانية على ترغيبهم في العلم دون إكراه، وتأديبهم في إطار الأعراف السائدة حينئذ، وكانت وسيلتها في ذلك ما ذكرته في الوقفية حين اشترطت أن: "يقوم المدرس بتعليم الصبيان الآداب، وأن يعلمهم بلطف وأدب، وبلا عنف وتعب، وأن يضربهم عند الإهمال الضرب المعتاد، وأن يؤدبهم، ويحببهم إلى العلم بكلام لطيف"(٩٢).

الخاتمة

شكلت الأوقاف التي أنشأتها النساء العثمانيات حلقة وصل بين المرأة العثمانية وبين مجتمعها الأوسع، كما أنها مثلت في ذات الوقت نموذجاً لإيجابية المرأة العثمانية في التعاطي مع قضايا مجتمعها ودليلاً على استقلاليتها من الناحية المادية، تلك الاستقلالية التي مكنتها من إنشاء العديد من المؤسسات الخيرية ومن ضمنها مؤسسات التعليم بدرجاتها المختلفة عبر جغرافية الدولة العثمانية التي تمتد على ثلاث قارات.

وتؤكد النماذج التي عرضنا لها عبر صفحات الدراسة على أن النساء العثمانيات قد مارسن دورهن الاجتماعي بشكل واضح من خلال مؤسسة الوقف جنبًا إلى جنب مع الرجال، وأن أوقافهن قد سايرت وقتها وطوعت شروطها لتوائم ظروف الوقت إن في مركز الدولة أو في الولايات التابعة لها. حيث شهدت تلك الفترة إنشاء مدارس لتعليم البنات، وتخصيص وقفيات لإرسال الطلاب المسلمين لتلقي العلوم الحديثة إن في شقها المدني أو شقها العسكري، وكل هذا مراعاة لظروف تلك الفترة التي كانت الدولة العثمانية تعاني فيها من الضعف والهجمة الاستعمارية التي تعرضت لها، كما أن أوقاف النساء كانت لها الريادة في تأسيس التعليم الصناعي من خلال المدرسة الصناعية الإلهامية والتي تأسست في مصر في بدايات القرن العشرين.

كما أن أوقاف النساء قد شجعت طلاب العلم من خلال انتشارها وحجم مخصصاتها على الانخراط في عملية التعليم بشكل عام، ووفرت منفذًا تعليميًا معتبرًا للفتيات بشكل خاص. ولم تكتف بالإنفاق المباشر على مؤسسات التعليم من ناحية رواتب العاملين بها؛ بل سعين لتشكيل وعي وهوية طلاب تلك المدارس عن طريق

النص في وقفياتهم على الدروس التي يجب أن تدرس في تلك المدارس، وذلك بجانب تأمين حاجات الطلاب عن طريق توفير السكن والمأكل وإنشاء المكتبات والتبرع لها بالكتب اللازمة. وقد أدى هذا بشكل لا تخطئه العين إلى إبراز الهوية الإسلامية للمدن التي أنشئت بها تلك الأوقاف، كما أنها ساهمت إلى حد بعيد في استكمال جوانب المعرفية الإسلامية التي شكلت أحد أساليب الممانعة في مواجهة محاولات التغريب المستمرة وخاصة في الفترات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية.

هوامش الدراسة

(١) محمد بن علي الشوكاني : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ، د. ت، ج٦، كتاب الوقف، ص ٢٤.

(٢) برهان الدين إبراهيم بن موسى أبو بكر: الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، بيروت،١٩٨١م، ص: ٧، ١٠، ١٤. ٢٠

(٣) محمد زيد الابياني: كتاب مباحث الوقف، مطبعة علي سكر أحمد، بمصر، ١٩١٢م، ص ص ٥-٦.

(٤) منذر قحف: الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٠م، ص ص ٣٤، ٣٥ .

(5) Mehmet Faud köprülü : Vakf Müessesesi, Vakıflar dergisi, Vakflar Umum Müdürlüğü Neşriyatı,I sayı., Ankara, 1938 .S,1

(٦) محمد موفق الأرناؤوط: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ، ٢٠٠٠م، ص ٣٧ .

(7) Bahaeddin Yediyıldız :XIII. Asır Türk Toplumu ve Vakf Müessesesi, Vakıflar dergisi, Vakflar Umum Müdürlüğü Neşriyatı,15 sayı., Ankara, 1982 ,S.34

(٨) عبد الرحمن أسعد ريحان: هل يوازي نظام الوقف دور المجتمع المدني في الوطن العربي، بحث مقدم لمؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات الذي عقدته الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خلال الفترة ما بين: ٢٠ – ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٧-٨. منشور على شبكة المعلومات الدولية، http://thbatq.com/images/stories/book/B59.pdf

(٩) محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر العثمانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩١م، ص ١٥

(10) Mehmet Faud köprülü : a. g. e., s. 2.

(١١) عبد الرحمن أسعد ريحان: مرجع سابق، ص١٠

(١٢) للوقوف على عدد من إسهامات النساء المسلمات في مجال إنشاء المدارس في عدد من المدن المسلمة. انظر، مروة غازي محمد وبديع محمد إبراهيم: أوقاف النساء العلمية في الدولة العربية الاسلامية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٧، عدد٢، ٢٠٢٠م.ص ص٥١-٦٧.

(١٣) رجاء بنت سيد علي المحضار: الأوقاف النسوية في الفكر الإسلامي "المؤسسات التربوية أنموذجاً"، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، عمان، العدد ٥١، سبتمبر ٢٠٢٢م، ص ١٠.

(14) Sipahi Çataltepe : îslam - Türk Medeniyetinde Vakıflar, Türkiye Milli Kültür Vakfı Yayınları, İst, 1991, S. 22,23.

(١٥) وقفية السلطان اورخان، مكتبة بايزيد، تحت رقم ٤٤٧٤ علي أميري عربي.

(١٦) جب، هاملتون وهارولد بووين: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٠م، جـ٢، ص ٣٢٠ .

(١٧) محمد موفق الأرناؤوط: مرجع سابق، ص ص ٤٤–٤٥.

(18) Nazif Öztürk: Sosyal Siyaset Açısından Cumhuriyet Öncesi Vakıfları, " Cumhuriyetin 80.yılında Uluslararası Vakıf Sempozyumu" , Vakıflar Genel Müdürlüğü Yayınları, Ankara,2004 , S 43.

(١٩) عبد الرحمن أسعد ريحان: مرجع سابق، ص٢١

(20) Turan yazgan : Sosyal siyaset Açısından Vakflar, Türk Dünyası Araştırmaları dergisi, Türk dünyası Araştırmaları vakfı, sayı 48, Hazıran, 1987, s. 148-149.

(21) Mustafa Güler: Osmanlı Devleti'nde haremeyn vakıfları: Tarih ve Tabiat Vakfı, İstanbul, 2002, S 213.

(٢٢) محمود كمال ابن الأمين: أوقاف همايون نظارتنك تاريخچه، دار الخلافه العليه، اوقاف إسلاميه مطبعه سى،١٣٣٥،ص ص ١٢–١٣.

(٢٣) سهيل صابان: "الأوقاف في تركيا"، مجلة الفيصل،(صفر ١٤٢٥هـ/أبريل ٢٠٠٤ م) العدد ٣٣٢

(٢٤) محمود كمال ابن الأمين: مرجع سابق، ص ٢٦، ٣٤.

(٢٥) سنان معروف أوغلو: دور مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني، "بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي مصر في العصر العثماني المنعقد في القاهرة من ٢٦–٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م، مركز أرسيكا، استانبول، ٢٠١٠م، ص ١٥١.

(26) Erol Cansel:Vakıf Kuruluşu ve Amacı,Vakıflar Dergisi,Ankara,1988,20 Sayı, s. 2. S 322-323.

(27) Nazif Öztürk: a. g. e., s. 2. S 41.

(28) Ekrem Akman:19 yüzyıl Mardin Kadın Vakıfları ve Kadınların Mülkiyet İlişkileri,Vakıflar Dergisi,Ankara,2022, Sayı157, s. 99.

(٢٩) أميرة بنت علي مداح: أوقاف النساء في مكة المكرمة في العصر العثماني، دار القاهرة ، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص١٥.

(30) Çağatay Uluçay: Harem II, 3. Baskı, T. T. K, Ankara, 1992, s. 64 .

(٣١) أميرة بنت علي مداح: مرجع سابق، ص١٥.

(٣٢) إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والمجتمع والسياسة في مصر، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٨٨.

(33) Feridun Emecen: Nilüfer Hatun, (Ankara: Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, 2002), 33 cilt, S. 124.

(34) Musa Şahin: Valide Sultanların Kurduğu Vakıfların Kadına Yönelik Sosyal Hizmetleri, Yalova Sosyal Bilimler Dergisi, c. 6, sayı. 12, Ara. 2016, S. 40.

(35) Kamil Şahin:Ankara'da Melike Hatun Vakıfları,Vakıflar Dergisi, Ankara,1991, Sayı22, s. 77-79.

(36) Kemal Ayaç: Osmanlı imparatorluğunda Okul Kuruluş Sistemi, Edebiyat Fakültesi Matbaasi, ist., 1984, S 55 .

(٣٧) عرف العالم الإسلامي مكاتب الصبيان أو الأطفال منذ فترة مبكرة، وكانت توجد إما ملحقة بالمسجد أو منفصلة عنه. وكان القرآن الكريم هو نقطة الارتكاز في التعليم في تلك المكاتب، حيث كان الطفل يتعلم القرآن والسيرة وبعض الأحكام الدينية إلى جانب مبادئ الحساب وقليلًا من قواعد اللغة العربية. أما الدولة العثمانية فقد عرفت تلك المكاتب منذ نشأة الدولة، وانتشرت بشكل كبير في أرجاء كثيرة في الأناضول وبلغ عدد مكاتب الصبيان في القرنين التاسع والعاشر الهجريين الخامس والسادس عشر الميلاديين حوالي ألف مكتب في استانبول وحدها مما يدل على سعة انتشارها في معظم أراضي الدولة، حتى أنه كان يوجد مكتب لتعليم الصبيان في كل قرية من قرى الدولة العثمانية بشكل يصعب معه حصر عددها بشكل دقيق. وكان الأطفال الفقراء والأيتام في تلك المكاتب تُخصص لهم نقودًا لشراء الملابس والأحذية، وفي بعضها الآخر كان الأطفال يحصلون على وجبتين من الطعام، إلى جانب عطايا وملابس تقدم لهم في الأعياد. انظر، أحمد شلبي: تاريخ التربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٠، ط ٢، ص٤٣. و

İsmail H. Uzunçarşılı: Osmanlı Devletinin ilmiye Teşkilatı, T.T.K, Ankara, 1983, s. 34.

(38) Semavi Eyice : Osmanlı Medreselerinin mimarısı, islam Ansiklopedisi, Milli Egitim Basımevi, ist., 1971, 8 Cilt, Mescid med., S 117 .

(٣٩) كانت كليات السلاطين هي أشهر الكليات في الدولة وكان من أشهرها كلية السلطان مراد الثاني في أدرنة، وكلية السلطان الفاتح في استانبول (٨٧٥هـ /١٤٧٠م)، وكلية بايزيد الثاني في استانبول (٩١١ هـ/ ١٥٠٥م) والكلية السليمانية في استانبول (٩٦٤هـ / ١٥٥٧م) التي أقامها السلطان سليمان القانوني. وإضافة إلى تلك الكليات التي أقيمت داخل المدن العثمانية، فقد أقيمت كليات أخرى خارج المدن على طريق السفر، وكان المبنى الرئيسي في تلك الكليات هو النزل والفناء الواسع ومربط الدواب إلى جانب جامع ذو قبة واحدة لصلاة المسافرين إضافة إلى حمام. انظر،

Ayla ödekan : Mimarlık ve Sanat Tarihi, Osmanlı devleti (1300 – 1600) Cem yayınevi, 2 Cilt, ist, 1991, S 216 – 219.

(٤٠) أحمد عبد الله نجم: التعليم في الدولة العثمانية في ضوء المصادر التركية، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة،٢٠١٩م، ص ٤٤.

(41) Selçuk Hatun Vakfiyesi : Vakfiyeler, ilahiyat fakültesi , bölüm, Şişli, s.189,190

(42) Nihat Yörükoğlu :Manisa'da Hafsa Sultan,Vakıflar Dergisi,Ankara,1981, Sayı13, s. 489.

(٤٣) خاصكي سلطان: هو اللقب الذي كان يمنح لزوجات السلطان حتى القرن الثامن عشر، ثم استبدل بعد ذلك بلقب "قادين افندي". وإضافة كلمة السلطان إلى هذا اللقب كانت نادرة للغاية فلم يمنح هذا اللقب خاصكي سلطان في التاريخ العثماني إلا لعدد قليل للغاية من زوجات السلاطين مثل خرم خاصكي سلطان. ولم تكن الخاصكي تتقاضى معاشًا مثل القادين؛ بل كان يخصص لكل واحدة منهن إقطاع من قرية أو عدة قرى من أملاك السلطان، ويسمى هذا الإقطاع باشْمقلْق وهي نوع من الأراضي الميرية من نوع خاص الممنوحة لأمهات السلاطين وأخوتهم وبناتهم وزوجاتهم والعاملين المسنين الكبار معهن انظر،

Yılmaz Öztuna: Tarih ve Politika Ansiklopedisi, Ötüken Neşriyat,ist.,2006.,s. 246.

وسهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: د. عبد الرازق بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ،٢٠٠٠م، ص ٥٦.

(44) Haskı Sultan vakfiyesi: Sülymaniye KTP., Esade ef. No.3752 . 4a.

(45) Haskı sultan vakfiyesi: a.g.e . 7a
(46) Haskı sultan vakfiyesi :a. g. e 7a
(47) Haskı sultan vakfiyesi: a.g.e , 6b
(48) Haskı sultan vakfiyesi: a.g.e, 8b,9b,12a
(49) Mihrümah Sultan vakfiyesi: Süleymaniye KTP., Esade ef. No.3752,20b
(50) Hasan Yüksel :Osmanlı Sosyal ve Ekonomik Hayatında Vakıfların Rolü(1585-1683), Sivas,1998,s. 145-146.

(٥١) حظيت أمهات السلاطين العثمانيين أو الوالدة سلطان Valide Sultan بمكانة كبيرة وسطوة عظيمة داخل الحرم العثماني حتى أن كل الأعمال في ذلك الحرم كانت تتم بأمر من الوالدة سلطان، وفي كثير من الأحيان كانت الوالدة سلطان تتصدى لأعمال الدولة السياسية وكانت الوالدة سلطان تتمع بأرفع مكانة بين كل الحريم العثماني باعتبارها والدة السلطان. وكانت حفصة سلطان Hafsa Sultan زوجة السلطان سليم الأول وأم السلطان سليمان القانوني هي أول من تلقبت بلقب سلطان، وأصبح هذا اللقب قاصرًا على أمهات السلاطين وحدهم. وكان للوالدة السلطان مراسم خاصة عند انتقالها من السراي القديم إلى السراي الجديد أي قصر طوبقابي عقب تولي ابنها لعرش السلطنة، وتعرف هذه المراسم باسم" والدة الآيي" Valide Alayı وكانت خاندن والدة سلطان Handan Sultan أم السلطان أحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣-١٦١٧م) هي أول من قامت بهذه المراسم عقب وفاة زوجها محمد الثالث. انظر،

Çağatay Uluçay : a.g.e., S. 62-64 .ve Ahmed Akgündüz: Osmanlı'da Harem, Osmanlı Araştırmalar Vakfı, ist, 1995, S. 294 .

(52) Mücteba İlgürel: Kösem Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, Ankara, 2002,26 cilt, s. 275.
(53) Gülçin Erol: Çinli Cami Külliyesi, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1993,8 cilt,s. 335-336.

(٥٤) للوقوف على تفاصيل ذلك الوقف ومخصصاته وأوجه النفقة فيه. انظر،

Mahpeyker Kösem Valide Sultan'ın Haremeyn-iŞerifeyn Vakfiyesi, Çamlıca Basım yayın, ist.,t.s.

(55) Filiz Karaca: Turhan Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2012), 41 cilt, S. 425.
(56) Mehmet İpşirli: Gülnuş Emetullah Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1996,14 cilt,s. 335-336.

(٥٧) صالح سعداوي: مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصور ، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ٢٠١٦م ، ج٢، ص٥٨١.

(58) M.Hüdai Şentürk: Bezmialem Valide Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1992,6 cilt,s. 109.

(59) Çağatay Uluçay: Padişahların Kadınları ve Kızları, Otuken Neşriyat ,Ankara,2011,S.185.

(60) Doğan Yavaş: Pertevniyal Vâlide Sultan Külliyesi , Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2007, 34 cilt, S. 241.

(61) Ali Akyldız: Pertevniyal Vâlide Sultan , Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2007, 34 cilt, S. 240.

(٦٢) انظر، وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين: تحقيق وتقديم د. ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص٤٦.

(٦٣) انظر، وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين: مرجع سابق، ص٤٦.

(٦٤) انظر وقفية كولنوش سلطان (باللغة التركية العثمانية) ضمن أرشيف الإدارة العامة للأوقاف في أنقرة تحت رقم KASA 143 ، ص ٨ ب. ضمن كتاب

Mustafa Güler: Gülnuş Valide Sultan'ın Hayatı ve Hayratı, Çamlıca Basım yayın, ist.,2006.

(٦٥) محمد علي فهيم بيومي: مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٦٤.

(66) Musa Şahin: a.g.e., S. 46.

(٦٧) إبراهيم البيومي غانم: مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٦٨) أمل أبو المجد: قصر أمينة هانم إلهامي الوالدة باشا بمدينة استانبول التركية، دراسة تاريخية معمارية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ٢١، العدد٥، ديسمبر ٢٠٢١م ، ص٢٤٢.

(٦٩) وفاء خالد خلف: الأميرة أمينة هانم ومدرستها (١٨٥٨–١٩٣١م) دراسة تاريخية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد ٢٦، العدد ١٠٧، ٢٠٢٠م،ص ص١٧٩–١٨١.

(٧٠) انظر، وقف خيري من دولة الأميرة فاطمة هانم أفندي، ضمن وثائق الأرشيف العثماني تحت رقم EV.VKF.0025.00022.001. وسوف نشير إلى هذا المصدر بعد ذلك بـ" وقفية الأميرة فاطمة".

(٧١) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٤١.

(٧٢) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٤٢.

(٧٣) إبراهيم البيومي غانم: مرجع سابق، ص٢٥٩.

(٧٤) ريهام أحمد خفاجي: أوقاف النساء، نماذج لمشاركة المرأة في النهضة الحضارية دراسة للحالة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، مجلة أوقاف، السنة الثالثة العدد الرابع، مايو ٢٠٠٣م،ص ص٢٤-٢٥

(٧٥) إبراهيم البيومي غانم: مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٧٦) ريهام أحمد خفاجي: مرجع سابق، ص٢٦.

(٧٧) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٤١.

(٧٨) إبراهيم البيومي غانم: مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٧٩) جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٢٠، ٣٠٩.

(٨٠) إبراهيم البيومي غانم:مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٨١) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص١٨، ٣٦.

(٨٢) أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،٢٠٠٨، ص ١٦٦.

(٨٣) أحمد عبد الفتاح بدير: مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٨٤) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٣٦.

(٨٥) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٣٧.

(٨٦) إبراهيم البيومي غانم:مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٨٧) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص ص٣٩ -٤٠.

(٨٨) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٣٢.

(٨٩) وقفية الأميرة فاطمة: مرجع سابق، ص٣٤.

(90) İsmail E.Erünsal: Osmanlılarda Kütüphaneler ve Kütüphancilik Tarihî Gelişimi ve Organizasyonu, Timaş Yayınları, 3.Baskı, İst.,2020,S. 461, 164,325.

(٩١) عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٠م، ج١، ص٦٢٥.

(92) Mihrümah sultan Vakfiyesi: a. g. e., S. 22b.

قائمة المصادر والمراجع

العربية

- إبراهيم البيومي غانم: الأوقاف والمجتمع والسياسة في مصر، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة، ٢٠١٦م.
- أحمد شلبي: تاريخ التربية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٠.
- أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ،٢٠٠٨.
- أحمد عبد الله نجم: التعليم في الدولة العثمانية في ضوء المصادر التركية، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، القاهرة،٢٠١٩م.
- أمل أبو المجد: قصر أمينة هانم إلهامي الوالدة باشا بمديمة استانبول التركية، دراسة تاريخية معمارية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، المجلد ٢١، العدد٥، ديسمبر ٢٠٢١م.
- أميرة بنت علي مداح: أوقاف النساء في مكة المكرمة في العصر العثماني، دار القاهرة، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- برهان الدين إبراهيم بن موسى أبو بكر: الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الرائد العربي، بيروت:،١٩٨١م.
- جب، هاملتون وهارولد بووين: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٩٠م.
- جرجس سلامة: تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٩٦٣م.
- رجاء بنت سيد علي المحضار: الأوقاف النسوية في الفكر الإسلامي "المؤسسات التربوية أنموذجاً"، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، عمان، العدد ٥١، سبتمبر ٢٠٢٢م.

- ريهام أحمد خفاجي: أوقاف النساء، نماذج لمشاركة المرأة في النهضة الحضارية دراسة للحالة المصرية في النصف الأول من القرن العشرين، مجلة أوقاف، السنة الثالثة العدد الرابع، مايو ٢٠٠٣م.
- سنان معروف أوغلو: دور مؤسسة الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في مصر خلال العهد العثماني، "بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الدولي مصر في العصر العثماني المنعقد في القاهرة من ٢٦–٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م،(مركز أرسيكا، استانبول،٢٠١٠م.
- سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: د. عبد الرازق بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، ،٢٠٠٠م.
- صالح سعداوي: مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصور، دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ٢٠١٦م.
- عبد الرحمن أسعد ريحان: هل يوازي نظام الوقف دور المجتمع المدني في الوطن العربي، بحث مقدم لمؤتمر قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات الذي عقدته الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا خلال الفترة ما بين: ٢٠ – ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٧–٨. منشور على شبكة المعلومات الدولية،
http://thbatq.com/images/stories/book/B59.pdf
- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ج١، ١٩٨٠م.
- محمد بن علي الشوكاني : نيل الأوطار شرح منتقى الأخيار، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ، د. ت، ج٦، كتاب الوقف.
- محمد زيد الابياني: كتاب مباحث الوقف، مطبعة علي سكر أحمد، بمصر، ١٩١٢م.
- محمد عفيفي: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر العثمانية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،١٩٩١م.
- محمد علي فهيم بيومي: مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

- محمد موفق الأرناؤوط: دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٠م.
- منذر قحف: الوقف الإسلامي تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٠م.
- وفاء خالد خلف: الأميرة أمينة هانم ومدرستها (١٨٥٨-١٩٣١م) دراسة تاريخية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد ٢٦،العدد ١٠٧،٢٠٢٠م.
- وقف خيري من دولة الأميرة فاطمة هانم أفندي، ضمن وثائق الأرشيف العثماني تحت رقم EV.VKF.0025.00022.001.
- وقفية السلطان اورخان، مكتبة بايزيد، تحت رقم ٤٤٧٤ علي أميري عربي.
- وقفية زوجة السلطان سليمان القانوني على الحرمين الشريفين: تحقيق وتقديم د. ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- Haskı Sultan vakfiyesi: Sülymaniye KTP., Esade ef. No.3752 .

العثمانية

- محمود كمال ابن الأمين: أوقاف همايون نظارتنك تاريخچه، دار الخلافه العليه، اوقاف إسلاميه مطبعه سى،١٣٣٥.
- وقفية كولنوش سلطان:ضمن أرشيف الإدارة العامة للأوقاف في أنقرة تحت رقم KASA 143.

- **Mahpeyker Kösem Valide Sultan'ın Haremeyn-iŞerifeyn Vakfiyesi**, Çamlıca Basım yayın, ist.,t.s.
- **Mihrümah Sultan vakfiyesi**: Süleymaniye KTP., Esade ef. No.3752.

التركية

- **Ahmed Akgündüz**: Osmanlı'da Harem, Osmanlı Araştırmalar Vakfı, ist, 1995.
- **Ali Akyldız**: Pertevniyal Vâlide Sultan **,** Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2007, 34 cilt
- **Ayla ödekan :** Mimarlık ve Sanat Tarihi, Osmanlı devleti (1300 – 1600) Cem yayınevi, 2 Cilt, ist, 1991.

- **Bahaeddin Yediyıldız** :XIII. Asır Türk Toplumu ve Vakf Müessesesi, Vakıflar dergisi, Vakflar Umum Müdürlüğü Neşriyatı,15 sayı., Ankara, 1982.
- **Çağatay Uluçay**: Harem II, 3. Baskı, T. T. K, Ankara, 1992**.**
- **Çağatay Uluçay**: Padişahların Kadınları ve Kızları, Otuken Neşriyat ,Ankara,2011.
- **Doğan Yavaş**: Pertevniyal Vâlide Sultan Külliyesi **,** Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2007, 34 cilt.
- **Ekrem Akman**:19 yüzyıl Mardin Kadın Vakıfları ve Kadınların Mülkiyet İlişkileri**,**Vakıflar Dergisi,Ankara,2022, Sayı157.
- **Erol Cansel**:Vakıf Kuruluşu ve Amacı**,**Vakıflar Dergisi,Ankara,1988,20 Sayı.
- **Feridun Emecen:** Nilüfer Hatun**.** (Ankara: Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, 2002).
- **Filiz Karaca**: Turhan Sultan**,** Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, İst, 2012), 41 cilt.
- **Gülçin Erol**: Çinli Cami Külliyesi, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1993.
- **Hasan Yüksel** :Osmanlı Sosyal ve Ekonomik Hayatında Vakıfların Rolü(1585-1683), Sivas,1998.
- **İsmail H. Uzunçarşılı**: Osmanlı Devletinin ilmiye Teşkilatı, T.T.K, Ankara, 1983.
- **Kamil Şahin**:Ankara'da Melike Hatun Vakıfları**,**Vakıflar Dergisi,Ankara,1991, Sayı22.
- **Kemal Ayaç**: Osmanlı imparatorluğunda Okul Kuruluş Sistemi, Edebiyat Fakültesi Matbaasi, ist., 1984 .
- **M.Hüdai Şentürk:** Bezmialem Valide Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1992,6 cilt,s. 109.
- **Mehmet İpşirli:** Gülnuş Emetullah Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, istanbul, 1996.
- **Mehmet Faud köprülü :** Vakf Müessesesi, Vakıflar dergisi, Vakflar Umum Müdürlüğü Neşriyatı,I sayı., Ankara, 1938.

- **Musa Şahin:** Valide Sultanların Kurduğu Vakıfların Kadına Yönelik Sosyal Hizmetleri, Yalova Sosyal Bilimler Dergisi, c. 6, sayı. 12, Ara. 2016.
- **Mustafa Güler**: Osmanlı Devleti'nde haremeyn vakıfları: Tarih ve Tabiat Vakfı, İstanbul, 2002.
- **——————**: Gülnuş Valide Sultan'ın Hayatı ve Hayratı, Çamlıca Basım yayın, ist.,2006.
- **Mücteba İlgürel**: Kösem Sultan, Türkiye Diyanet vakfı, İslam Ansiklopedisi, Ankara, 2002.
- **Nazif Öztürk**: Sosyal Siyaset Açısından Cumhuriyet Öncesi Vakıfları**, "**Cumhuriyetin 80.yılında Uluslararası Vakıf Sempozyumu**"** , Vakıflar Genel Müdürlüğü Yayınları, Ankara,2004.
- **Nihat Yörükoğlu** :Manisa'da Hafsa Sultan**,**Vakıflar Dergisi,Ankara,1981, Sayı13.
- **Selçuk Hatun Vakfiyesi** : Vakfiyeler, ilahiyat fakültesi , bölüm, Şişli.
- **Semavi Eyice** : Osmanlı Medreselerinin mimarısı, islam Ansiklopedisi, Mescid med., Milli Egitim Basımevi, ist., 1971 .
- **Sipahi Çataltepe :** îslam - Türk Medeniyetinde Vakıflar, Türkiye Milli Kültür Vakfı Yayınları, İst, 1991.
- **Turan yazgan :** Sosyal siyaset Açısından Vakflar, Türk Dünyası Araştırmaları dergisi, Türk dünyası Araştırmaları vakfı, sayı 48, Hazıran, 1987.
- **Yılmaz Öztuna**: Tarih ve Politika Ansiklopedisi, Ötüken Neşriyat,ist.,2006.